

في اجتماعات الجريمة والشرف

قراءة اجتماعية معاصرة في النظريات المفسرة للجريمة والانحراف

أ. عبدالله أحمد عبدالله المصراطي*

تقديم :

إن موضوع الجريمة وما يطرأ عليها من تغيرات كمية وكيفية في الوقت الراهن باتت الشاغل الأساسي، ليس فقط للأنظمة السياسية الحاكمة، بل وللأفراد أيضا، لما يترتب على الجريمة — بخاصة المنظمة — من خوف على النفس والوالد والأموال والممتلكات، إضافة لما تستترفة من مقدرات المجتمع المادية والبشرية. ولقد كان تفسير الجريمة ولا يزال من الموضوعات التي طال فيها البحث والتمحيص والتقصي العقلي من جهة، والميداني الأمبريقي من جهة ثانية، حتى ترتب على ذلك أن قدم العلماء في هذا الخضم العديد من الاسهامات العلمية ذات الأهمية الفائقة لكل من أراد الغوص باغوار واحدا من أكثر السلوك الإنسان خطورة، وعمومية، وانشارا، وقدم أيضا. وفي الحقيقة، أن تفسير الجريمة بخاصة في العصر الحديث وما يطرأ عليها من تغيرات كمية وكيفية لن يكون في المنال ما لم نحيط علما باغلب أو حل الاسهامات العلمية التي طرحها المختصون في دراسة الجريمة والانحراف والمناحي التي نحوها والاتجاهات التي انساقوا فيها والعوامل التي قدموها حين تفسيرهم ارتكاب الأفراد لهذا الضرب من السلوك .

أولاً / ماهية السلوك الإجرامي (التعريف) :

إن موضوع تحديد ماهية ظاهرة الجريمة حظي باهتمام وافر من قبل العلماء في مجالات عدة على رأسها علم الاجتماع الجنائي وعلم الإجرام، مما أسفر عن وجود العديد من التعاريف التي اختلفت إما من حيث وحدة الاهتمام (سلوك إجرامي أو مجرم أو أنظم ومؤسسات عقابية) أو من حيث الزاوية التي تناول منها العلماء والباحث هذا الموضوع (اجتماعية، قانونية، أخلاقية، دينية).

* رئيس قسم علم الاجتماع بكلية الاداب والعلوم المرج- فرع جامعة قاريونس ليبيا : E-Mail ALMSRTY23@yahoo.com

إن مثل هذا الاختلاف في الاهتمامات والتوجهات من قبل العلماء في مجال تعريف وتفسير الجريمة قد يرد لعوامل عدة من أهمها تعدد أبعاد هذه الظاهرة باعتبارها إفرازات لعوامل متعددة تؤثر وتتأثر بجوانب اجتماعية وثقافية وقانونية مختلفة^(١)، إضافة إلى اختلاف وحدة الاهتمام التي تناولها هؤلاء الباحثون والعلماء، فمنهم من أهتم بالمؤسسات والنظم العاملة على مكافحة الجريمة، ومنهم من أهتم بالأفراد، في حين ركز آخرون في دراساته للجريمة على الاتجاهات السلوكية حيال المجرم والجريمة، وآخرون درسوا نمط معين من السلوك الإجرامي كتعاطي المخدرات أو الانتحار أو الرشوة...، ومنهم من درس المحكوم عليهم في قضايا معينة فقط، وآخرون درسوا المتهمين والمحكوم عليهم معا، بل هنالك من اتجه مؤخرا إلى دراسة الضحية بهدف فهم وتفسير الإجراء، وآخرون اهتموا بإجرام الرجال وغيرهم اهتموا بإجرام النساء والفريق الثالث يجمع بين الاثنين. هكذا تتباين أوجه الاهتمام من قبل الدارسين والباحثين مما نجم عنه تباين في النتائج وتعدد في المداخل واختلاف في وجهات النظر والآراء والتشعب في دراسة هذا الموضوع .

ورغم هذه العوامل مجتمعة سنحاول تقريب وجهات النظر والتوليف بينها هادفين من ذلك السعي نحو بلوغ تعريف مقبول للسلوك الإجرامي، وفيما يلي عرض لعدد من تلك التعريفات للظاهرة الإجرامية .

إن التعاريف الآتي ذكرها هي نتاج جهود عدد من العلماء والمفكرين والقانونيين الذين حاولوا تحديد ماهية الجريمة من خلال التركيز على تعاريف نظرية للفعل أو الامتناع الذي يعتبر سلوكا إجراميا مستنديا إلى اختصاصاتهم العلمية وأطروهم النظرية الخاصة . وتتألف هذه التعاريف من خمس إسهامات، كل منها يدعي لنفسه أنه التعريف الأفضل للسلوك الإجرامي، غير أن أيا منها لم يسلم من النقد . وفيما يلي عرض لهذه التعاريف :

(١) التعريف القانوني :

يكاد يُجمع الفقهاء على اعتبار الجريمة (السلوك الإجرامي): كل فعل أو امتناع عن سلوك أو فعل يجرمه المشرع ويُنص له قانون يمثل قاعدة جزائية تُطبق على الخارجين عنها^(٢). ويشترط في الجريمة بهذا المنظور أركان ثلاثة أساسية من أهمها : الركن المادي الذي يشير إلى أن الفعل أو الامتناع له وجوده المادي المحسوس بالأفكار، مثلا، لا تعتبر في القانون الجنائي جريمة. كذلك ركن الأهلية القانونية للفاعل، أي أن يكون من أهل المسؤولية القانونية . ثم الركن الشرعي أو القانوني الذي وفقا له يتم تحديد أي الأفعال جريمة^(٣) .

(٢) التعريف الاجتماعي :

ينطلق الاجتماعيون من الانتقادات التي قدمت للتعريف القانوني والتي من أبرزها : إنكار هذا التعريف للأبعاد الاجتماعية للجريمة، وهم (الاجتماعيون) يعتبرون الجريمة ظاهرة اجتماعية، وأن التجريم ليس حكرا على المشرع (القانونيون) بقدر ما هو مستمد من الواقع الاجتماعي بما يحويه من قيم ومعايير اجتماعية^(٤). بهذا المعنى تكون الجريمة عبارة عن " خروج عن معايير المجتمع أو عن قواعد الإجماع، أي القواعد التي يحددها المجتمع وتحكم سلوك أفرادها، أو هي تلك الأفعال التي تمثل خطرا على المجتمع وتجعل من المستحيل تحقيق التعايش والتعاون بين الأفراد الذين يؤلفون المجتمع، أو هي كل مخالفة لمشاعر الولاء الاجتماعي"^(٥)، وهذا ما ذهب إليه كل من "دوركايم" و"بارسونز" عندما اعتبروا الجريمة سلوكا لا معياريا أي منحرفا عن المستوى المعياري في المجتمع .

ولقد وجّه لهذا التعريف عدد من الانتقادات من أهمها : أنه يجعل من المجتمع إلهاً معصوما من الخطأ حين أكد الأخذون به على أن الخروج عن القيم والمعايير يعد سلوكا مجرما لأنه يمثل انتهاك للحدود التي تعارف عليها أفراد المجتمع^(٦)، وفي الوقت نفسه قد يؤدي العمل بهذا التعريف إلى مشكلة نظرية تتمثل في إشكالية الفصل بين ما هو سلوك إجرامي وبين ما هو سلوك منحرف عن المستوى المعياري والقيمي بالمجتمع، ويرى الباحث أن كل جريمة تمثل انحرافا وليس العكس، فالفارق بينهما في يكمن في درجة الخطورة الاجتماعية التي يتضمنها السلوك الأمر الذي يجعله إما انحرافا أو جريمة أو سلوكا عاديا أو أنه سلوكا مستحبا، وهذه الخطورة قد تقدر بمقدار المتضررين ونوع هذا الضرر، أو بمقدار الخروج والانتهاك للقيم الأخلاقية العامة في المجتمع أو تقدر بالاثنين معا .

أضف، أن التعريف الاجتماعي قد يزيد من نسبية الظاهرة الإجرامية، ومع افتراض أن التحولات العالمية في ظل العولمة **Globalization** وتكوّن الثقافة العالمية أو عالمية الثقافة والتي سيتحول إثرها العالم إلى أقرب درجة من التجانس الثقافي والأخلاقي والاجتماعي، مع افتراض ذلك كله، لا يمكن الجزم بأن العالم سيشكل في يوم من الأيام واقعا اجتماعيا واحدا، وستبقى هنالك فوارق تؤثر في نسبية الجريمة إذا ما اعتمدنا التعريف الاجتماعي وحده في تحديد ماهية السلوك الإجرامي.

(٣) التعريف التكاملي :

من التعريفات السابقة انقسم العلماء إلى فريقين، الأول، عاد يؤكد على التعريف القانوني للجريمة، مفندين تلك الانتقادات التي حكمت على المحاولات العلمية الأخذة من المدخل القانوني لدراسة الجريمة بأنها دراسات غير علمية^(٧). أما الفريق الثاني فهم جملة العلماء الذين حاولوا التوليف أو الجمع بين التعريفين السابقين (القانوني والاجتماعي)، ليصبح السلوك الإجرامي عبارة عن : كل فعل ذا بعد مادي خارج بوعي عن القواعد القانونية الجنائية المعمول بها في المجتمع، وبهذا الخروج مساس بالمجتمع في أمنه وسلامة أفراده ومؤسساته وقيمه وأخلاقه . ومن هذا المنطلق يعرف "الربايعة" ١٩٩٤ الجريمة على أنها: " كل فعل يعاقب عليه القانون وينتهك القيم والمعايير الاجتماعية السائدة انتهاكا صارما يتجاوز حدود التسامح الممكنة"^(٨)

على هذا النحو، حاول المنتمون للتعريف التكاملي عدم إهدار المعنى القانوني ولا الاجتماعي للجريمة وكذلك عدم إنكار دور المصدرين في تجريم أو إباحتها أي سلوك . من هنا اشتق بعض العلماء فكرة الفصل بين نوعين من الجرائم هما : الجرائم الطبيعية والجرائم المصطنعة. فالأولى تعني تلك السلوكيات التي تعارفت سائر المجتمعات الإنسانية على تجريمها . أما الجرائم المصطنعة فهي تلك السلوكيات التي عادة ما تتباين المجتمعات الإنسانية في موقفها، فمنها ما تجرمها ومنها ما لا تعتبرها جريمة، وأخرى تعتبرها انحرافا لا ترقى لمستوى الجريمة في الخطورة الاجتماعية، فالجرائم المصطنعة من خلق المشرع بهدف حماية وحصانة المصالح المجتمعية عموما، وبالرغم مما قد يبدو من تقديم للركن الاجتماعي بهذا الطرح إلا أنه لم يسلم من الانتقادات والتي من أهمها عدم ثبوت وجود سلوكيات جُرمت في سائر المجتمعات الإنسانية وعلى مر العصور .

(٤) التعريف الأخلاقي :

من العلماء الذين قدموا تعريفا للسلوك الإجرامي أولئك الذين نظروا إليها على أنه : "كل سلوك يتضمن تضاد أو تعارض واضح مع الناموس الطبيعي للأخلاق"^(٩) ولقد اختلف هذا الفريق فيما بينهم فيما يخص عدد ونوع تلك القواعد الأخلاقية التي إذ ما خرقت بات السلوك في حكم الجريمة، فمنهم من قال: أن بعضا من القواعد الأخلاقية السائدة في

المجتمع هي المعيار الأساسي للفصل في مدى تجريم السلوك، والبعض الآخر أكد أن أي قاعدة من القواعد الأخلاقية لها أن تحدد إذا ما كان السلوك إجراميا أو اجتماعيا (مقبول) .

(٥) التعريف الديني :

بعد أن عجزت التعريفات السابقة كل منها على حدى في بلوغ تعريف واضح للسلوك الإجرامي، ذهب بعض الاجتماعيين مذهبا دينيا في تعريف السلوك الإجرامي، مؤكدين أن هذا الضرب من السلوك يعتبر رذيلة أو فعلا يخالف قيما دينية، أو هو امتناع عن إبداء فعل يطالب الدين الأفراد بإبدائه .ومن هؤلاء "عبدالله غانم" ١٩٩٤ الذي ذهب للتأكيد على أن السلوك الإجرامي في الدين الإسلامي مفهوما مميذا مفاده أن هذا السلوك يشير إلى " محذورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزير"^(١٠)، وهي إما فعل أو امتناع عن أمر من أوامر الله ، وتقرر على مبدية عقوبة دنيوية محددة، ويشترط في التجريم وفق هذه الشريعة أمور ثلاثة^(١١) :

١. أن يكون أمر الطلب أو الامتناع صادرا من الشرع (الدين) .
٢. أن يكون هذا الطلب جائزا واجبا، أي كجواز الصلاة والصيام ووجوبهما .
٣. أن يترتب على هذا الفعل أو الامتناع عقابا دنيويا محددًا .

عموما، يتسم هذا التعرف الإسلامي باتفاقه مع التعريفين القانوني والاجتماعي، فيتفق مع الأول في الشرط الثالث (وجوب وجود قاعدة تحدد العقوبة لمرتكب السلوك المجرم)، ويتفق مع التعريف الاجتماعي في الأخذ من مقدار الخطورة الاجتماعية الناتجة عن السلوك الإجرامي والواقعة على الأفراد والمجتمع عموما، معيارا ثانيا للتجريم، ولكن الملاحظ هنا أن هذا الأخير لا يتعبر أساسيا تماما كما في التعريف الاجتماعي، ويختلف عن الأول في اتساع شمولية العقوبة التي حتى وإن كان الفعل صادرا عن إرادة راضية سواء كانت للجاني أو الجانية، ويتضح هذا الفرق في جريمة الزنا، ففي القانون وبالتحديد في المجتمعات الغربية كل واقعة زنا(من منظور الدين الإسلامي) لا تعد جريمة ما لم تشتمك الأنتى على الذكر، أما في الدين الإسلامي فهو يعمم المفهوم ليشمل كل صور هذا الفعل، الصادر بنية أو يمثل اغتصابا أو غير ذلك من الصور .

ولاتفقت الإشارة إلى أن هنالك العديد من المحاولات العلمية الاجتهادية التي تهدف تطبيق طريقة التمييز أو النذجة (المنهج الكيفي بعلم الاجتماع) للسلوك الإجرامي هادفين من ذلك تمييز هذا الضرب من السلوك عن غيره من أنواع السلوك (أي الفعل) الاجتماعي، ومن تلك النماذج الذي يقسم الجرائم إلى نوعين هما : الجرائم المقصودة أو العمدية وغير العمدية،

والثاني الذي يقسمها إلى جرائم منظمة وأخرى غير منظمة والثالث الذي يقسمها إلى جرائم حديثة وأخرى تقليدية .

عموماً، قد تزيد نظريات التفسيرية للظاهرة الإجرامية من توضيح ماهية السلوك الإجرامي من حيث التعريف والتفسير .

ثانياً – اتجاهات تفسير الظاهرة الإجرامية :

لقد بدى جليا اختلاف وجهات النظر حول تعريف السلوك الإجرامي وبيننا أن ذلك قد يرد للعديد من العوامل من أهمها اختلاف وحدة الاهتمام بهذه الدراسات، والتباين في التوجهات النظرية .

هذا فيما يخص المفهوم، أما فيما يتعلق بالتفسير العلمي، فسوف نتعرض فيما يلي لأبرز التفسيرات التي طُرحت لهذه الظاهرة (الجريمة)، ولقد وجدنا منذ البداية عدم التوافق بين العلماء والباحث في توجهاتهم التفسيرية لهذه الظاهرة مما أدى لتعدد العوامل التي أولوها الاهتمام في دراساتهم تلك، ومن جهة أخرى، لم يجد الباحث اتفاقاً حول تصنيف وتبويب هذه الإسهامات العلمية، مما قاده للبحث عن تصنيف يسهم في فهم هذه الإسهامات، مستفيداً من جملة ما طُرِح في مجال علمي الإجرام والاجتماع الجنائي حول هذا الموضوع .

ولقد انتهى المطاف إلى تقسيم هذه الإسهامات إلى ثلاثة اتجاهات تفسيرية تشمل :
الاتجاه الذاتي : ويضم بعض الطروحات التي قدمت تفسيرات للظاهرة الإجرامية مستمدة من واقع ذوات الأفراد أو من التركيبة الداخلية لهم مثل النظريات التي تنتمي للمدرسة النفسية والبيولوجية . أما الثاني فهو **الاتجاه الموضوعي** ويشمل عدداً من الإسهامات التي اعتمدت على عامل أو أكثر من عوامل البيئة الخارجة عن تركيبة الأفراد الذاتية في تفسير ارتكابهم سلوك إجرامي، ويشمل هذا الاتجاه المدرسة الجغرافيا والاقتصادية والاجتماعية والسلوكية الاجتماعية والثقافية الاجتماعية والدينية وتشتمل أغلب هذه المدارس على عدد من النظريات الدقيقة. أما الأخير فهو **الاتجاه التكاملي** أو الذي تجمع الطروحات المنتمية إليه بين العوامل الذاتية والموضوعية ويشمل هذا الاتجاه عدد من النظريات المفسرة . وفيما يلي عرض موجز لهذه الاتجاهات :

١ – الاتجاه الذاتي في تفسير الجريمة :

تدخل تحت مظلة هذا الاتجاه العديد من الإسهامات العلمية الطامحة لبلوغ تفسير الجريمة من خلال إمطة اللثام عن العامل، أو العوامل الحقيقية التي كانت وراء ارتكاب

الأفراد لهذه السلوكيات الإجرامية،، ومن أهم المدارس التي تنتمي لهذا الاتجاه، المدرسة البيولوجية، والمدرسة النفسية .

(1-1) المدرسة العضوية (البيولوجيا) :

من المنتمين لهذه المدرسة "جوزيف جول" وهو ينطلق من افتراض أن المخ يتأثر بالشكل الداخلي للجمجمة ، ولما كان المخ مركز العقل، والعقل يقوم بالعديد من الوظائف، انعكس سلباً تأثر المخ بشكل الجمجمة الداخلي على وظائف العقل؛ ومن هنا اعتقد "جول" أن دراسة أشكال الجمجم البشرية ستسهم في فهم السلوك الإنساني المنحرف من منطلق أن السلوك صادر عن العقل وأي خلل في الأخير ينعكس على السلوك^(١٢)، ولكن ألا يبدو في هذه النظرة أنها تشاؤمية؟ وهل يعقل أن يصبح كل من يصيبه نقص معين في تأدية العقل لوظيفته مجرماً؟ .

أما "لمبروزو" (١٨٥٦-١٩٢٨)، فلقد خلص من أبحاثه التشريحية لجثث آلاف المجرمين للقول: بأن المجرم شخص ورث صفات الإنسان البدائي مما جعله يشبه المخلوق الذي ظل سبيله، أضحى إثر ذلك، كإنسان ولد في عصر ليس بعصره، ويتضح شذوذه هذا من خلال ملامحه وخصائصه الجسمية. وما لبث أن عدل في رؤيته هذه بعد أن تبين له أن من المجرمين من لا يوجد في شجرة أصوله مجرمين والعكس صحيح فاعتبر الاستعداد الكامن للإجرام هو الذي يورث لا السلوك الإجرام نفسه ، كما أكد على دور العوامل الخارجية واعتبرها مثيرات منشطة لهذا الاستعداد الإجرامي . المجرمون وفق هذه النظرية يمثلون نموذجاً خاصاً ينتقل بالوراثة ويمكن التعرف عليه من خلال الخصائص التشريحية التي تمثل انحطاطاً إما نفسياً أو عقلياً أو بيولوجياً، وإن النموذج الكامل للشخص المجرم هو الذي يحتوي على خمس سمات انحطاطية أو أكثر، أما من يحمل ما بين ثلاث إلى خمس سمات انحطاطية فهو يمثل النموذج غير الكامل. هذا ويورد لمبروزو أن هذه السمات ليست السبب في الإجرامي، وإنما صفات تميز المجرمين عن الأسياء من الأفراد^(١٣) .

وإن أهم الانتقادات التي وجهت لهذا الطرح هو كونه يقع في إشكالية التعميم، فمن خلال دراسة جزء من المجرمين، وصل إلى هذه النتائج التي افترض جدلاً أنها تتسحب على عامة المجرمين. هذا مع العلم بأن معالم مجتمع دراسته ليست بيئية ومحددة ليتمكن من احتساب مدى تماثل العينة المدروسة مع المجتمع المسحوبة منه .

أما **جورنج Goring** (١٨٧٠-١٩١٩) فقد انطلق من رفضه لفكرة الارتدادية في الجريمة أو التي عبر عنها لمبروزو بمفهوم "المجرم بالميلاد"، ومن خلال أبحاثه المقارنة بين

المجرمين وغير المجرمين وجد أن المجرمين يتميزون ببعض الصفات الجسمية التي قد تتم عن نقص وراثي معين ومن هذه الصفات، مثلاً، قصر القامة وقلة الوزن، خاصة بالنسبة لطائفة اللصوص . إن ما قد يميزه هذا الطرح هو التأويل الذي يطرحه لتفسير علاقة النقص البدني بارتكاب جريمة، مفاده : أن الأسوياء بدنياً يستطيعون اكتساب أرزاقهم ببسر، أما المصابين بالنقص فهم يميلون إلى الأساليب الإجرامية للحصول على أرزاقهم^(١٤). والملاحظ أن هذا التأويل وإن كان واضحاً إلا أنه قد ينحو في اتجاه التفسير الغائي الذي عقب بل شكك فلاسفة علم مناهج البحث (**Methodology**) في قدرته على تفسير الظواهر الاجتماعية .

لم يبتعد " هوتون " (١٨٨٧ - ١٩٥٤) عن هذا الطرح حين هم في ذكر عدد من الصفات الجسدية المميزة للمجرمين، حيث ذكر بأن رقابهم طويلة ورقيفة، وأكتافهم مائلة وغير أفقية... الخ^(١٥)، غير أن " هوتون " لم يقدم دليلاً علمياً موثقاً فيه على أن هذه الصفات التي اعتبرها انحطاطاً يرجع للوراثة، فلما لا يكون مردها لعوامل أخرى خارجية مثل سوء التغذية، أو إرجاعها إلى خلل هرموني حدث نتيجة تعرض الجسم لعامل معين كأن يكون التعرض إلى إشعاعات نووية أو نحوها خاصة في مرحلة ما قبل الميلاد .

وفي عام (١٩٤٩) أصدر طبيب الأمراض العقلية وأستاذ علم النفس الأمريكي "وليم شليدون" كتابه "صنوف الشباب الجانح" الذي مال فيه إلى الجانب النفس عند محاولة تفسيره للسلوك الإجرامي متأثراً منه بتخصصه الأساسي، فقال: بوجود اختلاف في النماذج الجسدية والنفسية والمزاجية بين المجرمين وغيرهم ممن لم يجرموا، وخلص في نهاية المطاف لتأكيد وجود ثلاثة نماذج جسدية للمجرمين هي: النحيل (ضعيف النمو العضلي والعظمي) ، والمُمتلئ (ويتصف باستدارة الجسم والبشرة الملساء وضخامة الجهاز الهضمي وقصر الأطراف)، والنموذج القوي (وهو يتصف باكتمال البناء العظمي والعضلي وضخامة القامة). وتختلف في رأيه الجرائم حسب هذه النماذج^(١٦).

إنه، وإن بدى على هذا الطرح خروجه من الإشكالية التي وقع فيها " لمبروزو "، بنفيه وجود نموذج واحد للمجرمين عامة، إلا أنه لم يسلم من النقد الضارب في صميم النظرية التي يطرحها ومفاده : أنه وقع في خطأ التعميم، فضلاً عن كونه لم يراع صعوبة تحديد معالم مجتمع دراسته الأمر الذي يجعل من الوصول إلى عينة ممثلة أمر غاية في الصعوبة - إن لم يكن مستحيلاً - وهذا ما يجعل من نتائجه ضيقة الأفق محدودة في قدرة الانسحاب على عامة

المجرمين. ناهيك عن غفلته عن الفروق بين المجرمين من حيث الخطورة الإجرامية، فلم يميز في نموده الذي بناه بين المجرم بالخطأ والمجرم الآثم والمجرم العائد... الخ .

(2-1) المدرسة النفسية (السيكولوجية) :

إن بعض وجهات النظر النفسية التي حاولت تفسير الجريمة تتفق في ردها إلى ما يعترى تركيبة شخصية الفرد من صراع **Conflict** الناتج بدوره عن تعرض الشخص لعوامل إما اجتماعية أو بيئية أو طبيعية، " فالإجرام في نظر علم النفس لا يختلف عن الأمراض العصابية فمصدرهما القلق والكبت، فالقلق شعور عندما يشتد بالفرد يتطلب تقييماً ليخفف من مضاعفاته، وما يسببه من مضايقات^(١٧)، وهذا ما قد يدفع الأفراد لاتخاذ أنماط سلوكية إجرامية من منطلق ما يكونونه من اعتقاد عنها ومفاده: أنها تمثل سبل ترويح عن النفس وانفصال عن الواقع المرير، ومثال هذه السبل تعاطي المخدرات وشرب الخمر أو الشروع في أذية الغير .

ومن أنصار هذا المذهب مؤسس مدرسة التحليل النفسي "سغموند فرويد"، والذي انتهى من تحليله للشخصية لأرجاع الإجرام لحالة الصراع التي تنتاب الشخصية الناتجة عن حالة عدم التوافق أو التجاذب التي تحدث بين مكونات الشخصية وهي : الهوية، والأنا، والأنا العليا، ووفقاً للتوافق بين هذه المكونات الثلاثة يتحدد التكامل النفسي، وإن اختل التوازن أو التوافق يضحي الفرد فريسة مستساغة للأمراض النفسية والعقلية، وهذا بدوره ما قد يدفع البعض للإجرام^(١٨) .

إن اتزان الشخصية وسلامتها يتوقف على حدة الصراع واستمراره، وهذا يعني أن " تُرضى الدوافع الفطرية بشكل يحقق صالح المجتمع من جهة، ومن جهة ثانية، لا يترتب عليها شعور الفرد بالذنب الناشئ عن سخط الأنا العليا، فإن نجاح الأنا في مهمة التوفيق اتجهت الشخصية نحو الاتزان والتكامل النفسي. وإن فشل في ذلك أخلت توازن الشخصية مما يؤدي لاضطرابات عصابية وذهنية، وهذا بدوره ما يسوق الأفراد نحو أبداء سلوك لا اجتماعي أو غير ذلك من الأنماط السلوك الشاذة"^(١٩) .

وجدير بالذكر، أن الفرويدية تعدد الكثير من العقد النفسية، والتي أخذت منها تفاسيرا لإبداء الأفراد للسلوك بوجه عام، من هذه العقد النفسية، مثلاً، عقدة أوديب التي تشير إلى الغيرية التي يكونها الطفل من الأب على والدته، وعقدة الكترا، التي تصيب الإناث في طفولتهن حين يغرن من الأم على الأب. ولكن يضعف أثر هذه العقد كلما تقدم الأطفال في

السن، وهذا ما يضعف دورها في تفسير الجريمة. ولقد وجهت العديد من الانتقادات لهذا الطرح، ولعل من أوضحها وأكثرها واقعية الذي مفاده : أن الإحباط لم يعد يعول عليه اليوم في تفسير السلوك الإجرامي، لأنه لا يشكل عاملا كاف في تفسير الإجرام، إذ يحتاج معه وسطا اجتماعيا يكون الضبط الاجتماعي **Social control** ضعيفا ليُتيح للمحبتين أن يرتكبوا جرائمهم .

ولقد غير "ادلر" (تلميذ فرويد) من توجهات نظرية التحليل النفسي عندما أفترض أن الحوافز الاجتماعية تمثل محركات للسلوك، والإنسان مخلوق متميز بالذات الواعية الخلاقة والطموحة دوما لتحقيق الأهداف والطموحات التي يتم التخطيط لها بإرادة واعية أو شعورية^(٢٠)، فإن أُصيب الفرد بخيبة أمل جراء إخفاقه في نيل المطامح قد يقع في الغالب فريسة صراعات نفسية قد تدعوه للانفصال عن الواقع الاجتماعي فيظهر درجة من الاستياء من مكونات هذا الواقع وضجره منه أو النقمة عليه، وذلك لأن الفرد يعتقد أن هذا الواقع هو الذي حال دون تحقيقه لحاجاته وأهدافه الثقافية، خاصة المادية، ونتاج هذا الشعور، في الغالب، الانخراط في تيارات السلوك الإجرامي^(٢١) .

هذا وقد اهتم بعض النفسيين بمتغير الضعف العقلي ومن أمثال هؤلاء "هيللي" الذي يؤكد على وجود فوارق بين المجرمين وغير المجرمين فيما يخص القدرة العقلية لصالح غير المجرمين^(٢٢)، وأيضا "جودارد" الذي انتهى من دراسته للقول بأن عددا كبيرا من المجرمين النزلاء بمؤسسات الإصلاح يعانون نقسا عقليا قد يصل إلى البلاهة والعتة^(٢٣)، ولم يقبل "سذرلاند" هذا الحكم عندما قدم تحليلا كليا لنظريات تفسير الجريمة قبيل طرحه لنظريته في هذا المجال إذ انتهى لنتائج^(٢٤) :

١. أن نسبة التخلف العقلي بين المجرمين تختلف عبر الزمان، ومرد هذا لاختلاف طرق القياس من جهة واختلاف الظروف الاجتماعية والمادية من جهة ثانية .
٢. أن نسبة الذكاء بين المجرمين تكاد تساوي نسبته بين غير المجرمين .
٣. أن المتخلفين العقليين أو الضعاف لا يختلفون في سلوكياتهم العادية (غير المجرمة) داخل المؤسسات الإصلاحية .

وبالرغم من أن النظرية النفسية ترفض فكرة وراثية الجريمة، إلا أنها وقعت في منزلق تأكيدها على العوامل النفسية والعقلية وحدها في تفسير الجريمة، هاملة بذلك دور العوامل الاجتماعية والاقتصادية، ومع التسليم بصحة افتراض أن مبعث ارتكاب الأفراد

لجرائمهم هو العامل النفسي المتمثل إما في الأمراض الذهانية (العقلية)، أو العصابية (النفسية) نجد أنفسنا أمام سؤال مفاده : لماذا حدثت هذه الأمراض عند بعض الأفراد (وليسوا جميعاً). من هذا السؤال يبدو تركيز أصحاب هذا الاتجاه على متغيرات متوسطة أو بيئية في تفسيرهم للجريمة؛ وهذا ما دعا البعض لإدخال متغيرات أكثر استقلالية- من وجهة التحليل المنطقي **Logical analysis**. وهذه المتغيرات هي اجتماعية بحتة (دينية، وثقافية، واقتصادية، وسياسية... الخ) .

في ختام هذا الاتجاه، تجدر الإشارة إلى أن هذه الأبحاث ساقطت متناولي الجريمة بالدراسة للاهتمام بمتغيرات فردية ذاتية مثل السن والنوع والسلالة ومستوى الذكاء والوراثة والأمراض العقلية والنفسية... الخ ، ولقد أخذت الدراسات الحديثة تختبر افتراض وجود علاقة دالة إحصائية بينها وبين ارتكاب السلوك الإجرامي، ونظراً للاختلاف في مداخلها ومنطلقاتها اختلفت في النتائج التي انتهت إليها ، بل قد وصلت بعضها إلى التناقض أحياناً.

٢ - الاتجاه الموضوعي في تفسير الجريمة :

لقد تناولنا فيما سبق الإسهامات التي سعت للبحث عن عوامل السلوك الإجرامي داخل المجرمين، أما في هذا الجزء الآتي سنتناول بالتحليل الإسهامات التي بحثت عن عوامل الإجرام الكامنة خارج المجرمين. هذا الاتجاه يضم خمس مدارس تحوي كل منها على نظريات مختلفة هذه المدارس: المدرسة الجغرافية، الاقتصادية، والاجتماعية، والاجتماعية السلوكية، والاجتماعية الثقافية، وفيما يلي عرض موجز لهذه الإسهامات :

(1-2) المدرسة الجغرافية (مدرسة الخرائط) :

لقد تطورت هذه المدرسة عن أعمال كل من "كاتيليا" **Quetelet**، "جيرري" **Guerry**، إذ استفاد الأخير من وظيفته كمدير للشؤون الجنائية في فرنسا في تكوين رؤية عن الجريمة مفادها: أن جرائم الجنايات **Felonies** ضد الأشخاص تزيد في الصيف عنه في الشتاء وفي الجنوب عنه في الشمال أما المرتكبة ضد الأموال فهي على العكس، أي تزيد في الشتاء عنه في الصيف وفي الشمال عنه في الجنوب ، أما "كاتيليا" فقد طور قانونه المعروف بقانون (الحرارة الإجرامية)، والذي مفاده أن هنالك علاقة طردية بين درجة الحرارة وارتفاع معدلات الجريمة بالمجتمع ولقد خلص كليهما إلى التأكيد على أن العوامل الجغرافية ذات دور في تفسير الظاهرة الإجرامية^(٢٥) .

وجدير أن ننوه إلى أن المحاولات العلمية لإماطة اللثام عن أثر العوامل الجغرافيا في السلوك البشري عموماً، لم تبدأ من هذه النقطة (من إسهامات من سبق ذكرهم)، بل قد ترجع إلى ما تقدم به العلامة "أبن خلدون" حين قدم شروحه حول تأثير المناخ على طبائع العمران والكثير من أحوالهم المعيشية وأمزجتهم وأخلاقهم^(٢٦) .

وعلى الرغم من إمكانية قبول الفرض الذي ينص على أن الظواهر الطبيعية تؤثر في السلوك الإنساني ، والفعل الاجتماعي بوجه عام، وليس السالب منه، أي غير المنحرف والإجرامي، إلا أننا لا نستطيع القول بأن: هذه العوامل هي أسباب كافية لارتكاب الأفراد الإجرام، وإن سلمنا بأن الحرارة إذا ما ارتفعت ترتفع معها الجرائم ضد الأشخاص، وإن قلت انحدرت إثرها الجرائم ضد الأشخاص وتزيد الجرائم ضد الأموال ، فإن ذلك يحتاج إلى تفسير علمي منطقي . ولقد أثبت عالم الاجتماع " أميل دوركايم " بطلان هذه العلاقة عند دراسته لظاهرة الانتحار ، وهذا ما سنتعرض له في المدرسة الاجتماعية .

من هذه الانتقادات اهتم بعض الايكولوجيين بدراسة الظاهرة الإجرامية من خلال استخدام الخرائط في التحليل الإحصائي الموقعي لحجم الجريمة، ويعتمد هؤلاء الباحث الخرائط الجغرافية لتحديد مناطق الإجرام، أو ما تسمى (بحاضنات الإجرام)، في مجتمع معين محلي، أو عام، ومن ثم يقومون بالتركيز على هذه المجتمعات دون غيرها بهدف الوقوف على تلك العوامل التي أدت إلى ارتفاع معدلات الجريمة بهذا المجتمع دون غيره وذلك من خلال تحليل خصائصه الاجتماعية والثقافية والجغرافيا.

هذا ولقد ظهر فريق من العلماء قدموا طروحات تضمنت الأيكولوجية الاجتماعية وزاد الاهتمام بها في جامعة شيكاغو فتعددت الدراسات التي انساقت في اتجاه اختبار صحة فرضيات هذا التوجه النظري، ومن بين تلك الدراسات التي قام بها "جيرري" ١٨٣٣، بفرنسا، و"رواستون" ١٨٣٩ بإنجلترا وغيرها.. ولقد انتهت هذه الدراسات إلى تأكيد وجود علاقة بين بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وارتفاع معدلات الجريمة، كالكثافة السكانية وسعة المدينة، وظاهرة الفقر، ونسبة التعلم. أما الدراسات الحديثة في هذا المجال فقد ركزت على مقارنة معدلات الإجرام في الأحياء وفق المستوى الاقتصادي بها، ومن مثل هذه الدراسة، أيضاً، ما تقدم به "كليفارد شو" ١٩٣٠، والذي خلص منها للقول: بأن الأحياء تختلف في معدلات الجريمة بمدى ابتعادها أو قربها من المراكز الصناعية بالمدن، فكلما زادت المسافة الفاصلة بين المركز الصناعي والمنطقة، قل الإجرام في الأخيرة، وهذا يوحي بأن أعلى

معدلات الإجمام تسجل في المناطق الحضرية ذات الطابع الصناعي، كذلك تظهر فيها أعلى نسبة من العود للجرام **Recidivism** ولقد أنتهى لتأكيد علاقة ما أطلق عليه "الجنوح الجماعي **Group delinquency** " بظاهرة الحياة الحضرية العصرية والتي تتسم بها المدن الكبيرة^(٢٧) .

(2-2) المدرسة الاقتصادية :

إن العوامل الاقتصادية من بين أهم العوامل التي أولها العديد من العلماء دوراً بارزاً في تحليلاتهم الاجتماعية التي قدموها لتفسير ما يعتري المجتمع من تغير وتبدل في أوضاعه المختلفة، ومن هذه العوامل توزيع العمالة، والدخل ونوع المهنة ومدى توافر السلع الاستهلاكية والأزمات الاقتصادية.... الخ .

ومن أبرز هؤلاء العلماء "بونجر" الذي وسع تحليله عندما قدم طرحه في كتابه "الإجمام والأوضاع الاقتصادية " حيث أكد أن الإنسان يولد وهو مزود " بغرائز اجتماعية غيرية " تتأثر بما يعترض الفرد من ظروف فإن كانت ملائمة زادت الغرائز قوة في ضبط السلوك وإن كانت العكس ضعفت الأمر الذي يدفعه إلى الإجمام بعد أن تسيطر عليه الأنانية وتحكم سلوكه^(٢٨).

على أي حال ، فإن "بونجر" يعول على روح الأنانية التي تزرعها وتُرعها في نفوس الأفراد الظروف الاقتصادية السائدة في النظام الرأسمالي، بمعنى آخر، إن محصلة العيش في ظل النظام الرأسمالي تلاشى الوازع الاجتماعي وروح الجماعة جراء النكبات الاقتصادية، وهذا ما قد يؤدي إلى إضعاف الولاء الاجتماعي مما ينعكس سلباً على الانصياع لأوامر وسائل الضبط الاجتماعية فيقعون بذا في الجريمة وهم على دراية تامة بأنهم يبدون سلوكاً مجرماً اجتماعياً، خاصة في ظل إلحاح الطموحات والحاجات المادية في عالم باتت المادة (الاقتصاد) أساس الحياة بل معيار النجاح فيه .

هذا ولقد أنتهى "ولتر ملر" من دراسته لقبول الفرض الذي ينص على ارتباط جنوح الأحداث بالفقر أو (العوز الاقتصادي) ، كما استطاع "ركلس" أن يطرح تفسيراً للقضية التي مفادها: لماذا أكثر المجرمين من الفقراء؟ تضاف إلى ما تقدم به "سذرلاند" حول إجمام ذوي الياقات البيضاء (الخفي) . فلقد طرح "ركلس" نظريته عن المجازفة الطبقيّة مؤكداً أن عملية المجازفة هذه تقوم على عوامل عدة أولها العمر والسلالة والعرق، كما أنه يُبيّن أن الفرص

أمام الأفراد في ظل النظام الرأسمالي ليست متساوية، فنجد أن الفقراء أو أبناء الطبقة الدنيا هم أقل حظا مما يجعلهم أكثر مجازفة ومغامرة من أبناء الطبقة الوسطة الذين هم أكثر مجازفة من أبناء الطبقة العليا، فهم يعتقدون أنهم إن لم يكسبوا شيئا من هذه المغامرة فإنهم لن يخسروا شيئا، عكس أبناء الطبقة العليا الذين سيخسرون الكثير إن فشلوا في مغامرتهم والتي قد لا تعود عليهم، إن نجحوا فيها، بمنافع تضاهي خسارتهم إذ فشلوا، ونظرا لأن الفقراء لا يحظون بمكانة مرموقة في المجتمع مثل التي يحظى بها الأغنياء فإنهم يقعون بسهولة في قبضة السلطات ليودعون في السجون، هذا ناهيك عن عجز الغالبية عن توفير محامي دفاع على درجة من الحنكة القانونية كما يحدث مع الأغنياء^(٢٩).

إن فكرة إرجاع الجريمة للعامل الاقتصادي كعامل أساسي هي قديمة، وبدأت تتضح في القرون الوسطى ثم قويت وتجلت في القرنين الثامن والتاسع عشر، ولقد تعددت الدراسات واختلفت وجهات النظر حتى تأثر بالصراع الفكري الدائر بين المذاهب السياسية والاقتصادية في العالم (الصراع هنا مقصود به الصراع بين الرأسمالية والماركسية) ولقد قدم "عدنان الدوري"^(٣٠) تلخيصا لهذه الدراسات تمثل في حصرها بخمس مجموعات أساسية منها مثلا تلك المجموعة التي تركز على عوامل اقتصادية مثل المواسم والتقلبات في الأسعار، أيضا الدراسات التي ركزت على درجة عجز الفرد عن إشباع احتياجاته ودور ذلك في ارتكابه سلوك إجرامي بينما اهتمت مجموعة أخرى بمتغيرات مثل المهنة والدخل ومثل هذه الدراسات تلك التي قدمها "بونجيه" في إيطاليا وانتهى منها للقول بأن الجريمة تصل ذروتها في المهن التجارية وتتخفف كلما اتجهنا نحو المهن المرتبطة بالزراعة . أما المجموعة الأخرى من هذه الدراسات فقد اهتمت بمتغيرات منها البطالة وأثرها على معدلات الجريمة .

هذا ولقد نحى المنتمون إلى نظرية الصرع المحدثه (الراديكاليون) منحى معارض ومنتقد للنظام الرأسمالي وتوجهاته وأفكاره المتعلقة بالجريمة والقانون الجنائي محملين هذا النظام مسؤولية إجرام الأفراد ، فهذا النظام في رأي الراديكاليين يحوي بذرة الإجرام المتمثلة في صراع الطبقات، فهم يرون أن عدم توافر عدالة اجتماعية في توزيع وسائل الإنتاج بالمجتمع وبذا في مردود الإنتاج يزيد من قوة الطبقة البرجوازية ويضعف أكثر من شأن العمال الكادحين ومن حق هؤلاء الآخرين أن يحققوا لأنفسهم المكانة اللاتقة ويكفوا عن انفسهم هذا الاضطهاد، وذلك بالثورة على النظام الرأسمالي، ولأن البرجوازية تعرف هذا الأمر فهي تسعى دوما إلى الحد من قوة هذه الفئة بسن القوانين وتشريع القرارات وفرض الضرائب

عليهم، ووفقاً لهذا التصور يكون المجرم عبارة عن: ثائر على التعسف الرأسمالي ولا يمكن النظر إليهم على أنه شخص خارجاً عن النظام الأخلاقي المعمول به في المجتمع^(٣١) .
ولا يبدو عمق الغور في التفسير الذي يطرحه أنصار الاتجاه الراديكالية لظاهرة الجريمة، وآية ذلك أن الجريمة ظاهرة عامة تنتشر في سائر المجتمعات، وإن تباينت معدلاتها، فلا يبدو واضحاً ارتباطها الشرطي بالنظام الرأسمالي، في الوقت نفسه لا يمكن تصور جميع مجتمعات العالم تعتمد النظام الرأسمالي، ومن هنا يتجلى قصور هذه النظرة لظاهرة الإجرامية عن تفسير سائر أنماطها وبكافة أرجاء المعمورة إذا تركز آراء هذا الفريق على انتشار مبادئ وأسس الرأسمالية في النظام الاقتصادي للمجتمع، ومعلوم أن الجريمة توجد ليس فقط في هذه المجتمعات بل وفي المجتمعات الريفية التي تعتمد على مصادر طاقة في الإنتاج جد تقليدية .

هذا، وتجد الإشارة إلى أن الركون إلى العامل الاقتصادي وحده لم يسوغ للباحث سبر غور السلوك الإجرامي ، فالفقر أو العوز الاقتصادي قد لا يكون سبباً كافياً لتفسير هذا السلوك ولو كان الفقر هو العامل الأساسي للجريمة لا ما أمكن تفسير ارتفاع معدلات الجريمة في دول العالم الغربي (الغنية)، ولو كان فعلاً الفقر هو سبب الجريمة لما بقى خارج أسوار السجون فقيراً. أما الأنانية التي يخلقها النظام الرأسمالي فهي وحدها قد لا تكفي لتفسير كل أنواع السلوك غير الاجتماعي المنحرف منه والإجرامي. ومع ذلك كله تبقى لهذه العوامل أهميتها في فهم السلوك الإجرامي والظاهرة الإجرامية عموماً .

(3-2) المدرسة الاجتماعية :

تضم هذه المدرسة العديد من النظريات التي إن اختلفت في تفاصيلها، إلا أنها تتفق في تأكيدها على أن العوامل الاجتماعية هي الحاسمة في تفسير السلوك الإجرامي تفسيراً مقبولاً ومن هذه النظريات :

(1-3-2) نظرية اللامعيارية (الأنومي) :

أ - طور هذه النظرية العلامة "أميل دوركايم" وانطلق فيها من رفضه التام لتفسير الجريمة تفسيراً نفسياً أو بيولوجياً أو أي تفسير يبتعد عن الركن الاجتماعي، تجنباً منه الوقوع في التفسيرات الغائبية، أو الركون إلى عوامل دخيلة^(٣٢)، وهو يؤكد أن الجريمة ظاهرة اجتماعية طبيعية ولكنها ليست سوية، فالمشكلة في نظره تكمن في ارتفاع معدلاتها في زمن ما وبمجتمع ما، هذا ويرى أن من بين مؤشرات اجتماعية ظاهرة الجريمة هو وجودها في سائر

المجتمعات الإنسانية. من هذا، يبدو تغير ملحوظ في السؤال البحثي لديه من : لماذا أجرم الأفراد في هذا المجتمع وذلك الزمن- كما كان يطرحه النفسيون والبيولوجيون-، إلى لماذا زاد في هذا المجتمع وذلك الزمن ارتكاب الجريمة؟.

عموماً، انتهى "دوركاييم" من دراساته عن التغير الاجتماعي بالمجتمعات الإنسانية للقول : بأن كثافة السكان في منطقة ما تؤدي بدورها إلى تنوع المهن وتعدد الأدوار، العامل الذي يفضي عن تكوين تشكيلة مغايرة نوعياً للتركيبية الاجتماعية السابقة للمجتمع. في هذه الحالة من التغير، خاصة إن أئسم التغير بدرجة من السرعة، فإن المعايير الثقافية في المجتمع يحدث أن تبهت وتضعف في قدرتها على ضبط سلوك الأفراد وتوجيههم حيال ما تنص عليه، بكلمات أخرى "لاحظ، دوركاييم أن المعايير الاجتماعية (الثقافية) تفقد ما لها من فعالية عندما تتغير الخصائص المميزة للجماعة تغيراً سريعاً، مما يخلق حالة الأثومي التي يصحبها ازدياد في حجم السلوك الانحرافي" (٣٣).

والملاحظ أن نظرية دوركاييم هذه تقوم على فرضين أساسيين هما :

- ١ - كلما زاد التماثل بين الأعضاء في الجماعة زاد تماسكهم معاً .
- ٢ - وكلما قوي التماسك في الجماعة زادت مقاومتها للسلوك المنحرف .

ولقد قبل دوركاييم هذين الفرضين بعد أن انتقد الفكر الجغرافي في تفسير الظاهرة الإجرامية، الذي مفاده أن الجريمة ضد الأشخاص تزيد في الصيف وأن الجرائم ضد الأموال تزيد في الشتاء، بقوله : أن هذا الفكر ركز على متغيرات غير حقيقة (دخيلة) في محاولته لتفسيره الظاهرة الإجرامية، واستدل على ذلك بأن أدخل متغير النشاط الاجتماعي **Social activity** في دراسة مقارنة بين بعض المجتمعات، فالنشاط الاجتماعي في أي مجتمع يزيد في الصيف، ويقل في الشتاء، ومن هنا فإن المناخ حاراً كان أو بارداً لا يتحكم في معدلات الجريمة وإنما في مدى نشاط الأفراد وتفاعلهم وهذا الأخير هو الذي يؤثر في حجم الجريمة بالمجتمع . من بعد ذلك قام دوركاييم بإدخال متغيرات اجتماعية أخرى ليتحقق من مدى علاقتها بالجريمة منها (الدين واللغة والقومية) فقبل الفرض الذي نص على وجود علاقة بين الدين المسيحي والظاهرة المدروسة (الانتحار) وبالتحديد المذهب البروتستانتي، وللتأكد من هذه العلاقة تحكّم في متغير القومية وإعادة الاختبار فأخذ منطقتين من فرنسا إحداهن يعتنق أفرادها المذهب الكاثوليكي المحافظ، والثانية يعتنق أفرادها المذهب البروتستانتي المتحرر،

فوجد من مقارنة معدلات انتشار الظاهرة أنها تنخفض في الأولى وترتفع في المنطقة الثانية، كذلك تحكم في متغير الموقع الجغرافي (شمال جنوب) والقومية (الجنسية)^(٣٤).

وانتهى في الختام، وبعد تحليله لمضمون الفكر البروتستانتية، والذي تبين له أن معتقبيه هم أكثر من غيرهم شعورا بالفردية والاعترا ب وأكثر طموحا ماديا وتزيد عندهم درجة التحرر من الضوابط الاجتماعية، انتهى لتأكيد أن الجريمة وبالتحديد ظاهرة الانتحار ذات علاقة قوية بظاهرة الفردية التي تتأثر هي الأخرى بدرجة التماسك الاجتماعي التي تتحدد بمدى تغلغل التغيير الاجتماعي لمكونات البنى الاجتماعية بالمجتمع .

وبعد الانتهاء من تقديم تفسير اجتماعي لظاهرة الانتحار وارتفاع معدلاتها، سعى إلى ترميط هذا الفعل الإجرامي وانتهى به الأمر لتقديم نموذج ثلاثي له، يتلخص في^(٣٥) :

١. الانتحار الأناني : يشيع هذا النوع في المجتمعات إبان فقدانها التأثير على الأفراد جراء التغيرات السريعة التي تعترى مكونات أبنيتها الاجتماعية ويؤدي هذا إلى فقدان الأفراد للسند العاطفي، الأمر الذي يضعف ارتباطهم بالجماعة، وهذا ما يدفعهم للانتحار نظراً لشعورهم بالعزلة والانفراد أو الفردية .

٢. الانتحار الإثاري : وهذا النوع ينتج عن فرط ارتباط الأفراد بالجماعة حتى أن الواحد منهم يعتبر مصلحة الجماعة هي مصلحته ، أي لا يعتبر نفسه شخصية مستقلة عن الجماعة ، ومن أمثال هذا الضرب من الانتحار ما يقوم به أفراد القوات المسلحة من عمليات انتحارية في وجه العدو فداءً للمجموعة المقاتلة .

٣. الانتحار الأنومي أو اللامباري : أما هذا النوع من الانتحار فيكون نتيجة للتغيير السريع في المعايير والقيم وقواعد السلوك الاجتماعي التي تحددها الجماعة سلفاً مما يجعل الأفراد في حالة حيرة وتخبط الأمر الذي يقودهم إلى الشعور بعدم التماسك نظراً لعدم حدوث تماثل بينهم . وبمجرد أن يتحرر الفرد من القيود والضوابط الاجتماعية التي توجه سلوكياته يصبح في حالة تخبط بين العديد من نماذج السلوكية، وهذا ما قد لا يجعل للحياة معناً الأمر الذي يقوده للانتحار .

و بالرغم من أن دوركايم قد وظف فكرة الأنومي لتفسير ارتفاع معدلات الانتحار، إلا أن العلماء من بعده طوروها لاستخدامها في تفسير السلوكيات الانحرافية بوجه عام، ومن أمثال هؤلاء "كوهن" و"كلاود" و"ميرتون" .

ب - فلقد قام "ميرتون" بتطوير أفكار دوركايم عن اللامعيارية. ولكنه لم يقف عند المستوى الذي وقف عنده "دوركايم"، فلقد افترض منذ البداية أن ثقافة أي مجتمع تتألف من مجموعة أهداف ثقافية مشروعة وذات إجبار اجتماعي أو ضغط ثقافي، ومجموعة من السبل منها ما هو مشروع تبيحه الثقافة وتسمح للأفراد باتباعها في تحقيق الطموحات والأهداف، والمجموعة الثانية من السبل غير مشروعة وهي التي لا تبيحها ثقافة المجتمع ولا قوانينه، فالمجتمع يتألف من مجموعة من الأفراد المتباينين في خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية وإمكانياتهم، الأمر الذي يجعلهم متباينين في بلوغ السبل المشروعة لتحقيق أهدافهم المشروعة (٣٦).

وفي اعتقاده، عندما يعجز الأفراد عن تحقيق أهدافهم بالسبل المشروعة يظهر ما أطلق عليه "الانحراف الابتكاري"، الذي يعبر عن ابتكار وتطوير سبل غير مشروعة من قبل الأفراد لتحقيق أهدافهم ذات الإيجار الثقافي. هذا ويمثل الانحراف عند "ميرتون" خمسة أنواع انتهى إليها من دراساته هي: "الانحراف الانتمائي" ويشير إلى انتماء الفرد لبيئة منحرفة منذ نشأته الأولى. و"الانحراف الانسحابي" الذي يشير إلى فشل الفرد في مواجهة الواقع مما يؤدي به إلى التكيف السالب عن طريق تعاطي المخدرات والخمور وما في حكمها، و"الانحراف الثوري" الذي يؤدي بالفرد إلى جرائم العنف خاصة الضرب والتكسير والحرق والإتلاف، وأخيرا "الانحراف الطقوسي" الذي يمثل حالة من حالات الانحراف غير المعيب، وهو يتمثل في تمسك الأفراد بالإجراءات الروتينية والطقوس الإدارية بشكل مفرط فيه لدرجة الانحراف عن المعتاد (٣٧).

فالانحراف وفق نظرية ميرتون نوعين: أولهما معيب، وهو يمثل فعل فيه من خرق القواعد الأخلاقية ما يدعو لتجريمه وتحديد عقاب لفاعله (أي جريمة)، أما النوع الثاني من الانحراف فهو غير المعيب، وهو الذي لا يمثل إلا خروج عن العادات والتقاليد الاجتماعية لا الأخلاقية والدينية، أي أنه سلوك لا يتنافى مع قواعد القانون الجنائي الأخلاقية غير أنه غير عادي أو مألوف بين أفراد المجتمع، ومن هنا يفرق "ميرتون" بين نوعين من المنحرفين هما: (المنحرف المنشق، والمنحرف الظال) ففي الوقت الذي يجاهر فيه الأول "المنشق: بخروجه عن المعايير يحاول الثاني كتمان ذلك وإنكاره، ومثال ذلك المنشقين السياسيين (الانفصاليين عن السلطة). كذلك فإن المنشق لا يعترف بسلطة وشرعية المعايير، عكس الظال الذي يعترف

بهذه الشرعية، أيضا فإن المنشق غالبا ما يمثل شخصية ثورية أي أنه يرمي إلى تغيير المعايير الاجتماعية وليس إلى إصلاحها، وهو لا يهدف من هذا تحقيق فوائد ذاتية أو شخصية إنما يهدف خدمة المصلحة العامة عكس الظال الذي يهدف الإفلات من ضغوط قوى الضبط الاجتماعي لتحقيق أهدافه الخاصة^(٣٨).

لقد واجهت هذه النظرية العديد من الانتقادات من بينها أن "ميرتون" قد أهمل دور عامل البناء الطبقي لاسيما في المجتمع الذي قام بدراسته واستقراء نظريته في الانحراف من واقعه (المجتمع الأمريكي) ويضيف "البرت كوهن" أن هذه النظرية في الأنومي ذرية وفردية (ضيقة الأفق)، فرغم طابعها الاجتماعي (السوسيولوجي) إلا أنها تصور الأفراد الأنوميين مفصولين عن الواقع الاجتماعي وكأنهم في صناديق وليسوا في مجتمع فيه من التفاعل الاجتماعي ما قد يخفف ويلات هذه الظاهرة التي تعول عليها النظرية في تفسير الجريمة ومن جهة أخرى تنتقد هذه النظرية في أنها لم تحدد بدقة الحالة الزمانية والمكانية أو الأوضاع الاجتماعية التي تدعو إلى حالة الأنومي في المجتمع، فدوركايم مثلا يرى أن للانحراف علاقة طردية بسرعة التغير الذي يحدث في المجتمع، أما ميرتون فهو يرى أن الانحراف مرتبط طرديا بدرجة التجاذب الحادث بين السبل والأهداف الثقافية في المجتمع، وفي الوقت ذاته يرى "ميرتون" أن حالة التجاذب هذه حالة دائمة في أي مجتمع من المجتمعات . هذا ناهيك عن أن هذه النظرية تحاول تعميم ما تستقره من المجتمع الأمريكي ذا التركيبة الخاصة على سائر المجتمعات الإنسانية .

جـ. من زاوية أخرى قدم "كلوارد، واوهلن Cloward and Ohlin نظريتهما في الأنومي معتمدين على متغيري الطبقة الاجتماعية وبناء الفرصة في المجتمع الأمريكي، فهما يفترضان أن عملية اغتراب الأفراد عن المعايير وتبنيهم سلوكا غير اجتماعي تأخذ الخطوات الآتية^(٣٩):

١. التحرر النسبي من الانتماء للتنظيمات الاجتماعية القائمة نظرا لفقدان الإيمان بشرعيتها .
٢. الاعتماد على غيرهم في معالجة مشاكلهم بدلا من الاعتماد على أنفسهم .
٣. التزود بالوسائل اللازمة لارتكاب جريمة والتدريب عليها لتحريرهم من الخوف .
٤. اجتناب وقوع العقوبة عليهم، وهم بذلك يسعون للنجاح عند إتباع سبل غير مشروعة.

هذا ولقد أرجع العالمان هذه الحالة من الاغتراب عن المعايير الاجتماعية إلى حالات الفشل أو توقعه من قبل الأفراد في تحقيق أهدافهم، وهم غالبا ما يُحمّلون التنظيم الاجتماعي

مسؤولية هذا الفشل إن فعلا مُنيوا به في مسيرتهم نحو تحقيق أهدافهم، وذلك لما يرونه في التنظيم من قصور وعدم توافر عدالة اجتماعية فيه، مما يحملهم على تكوين اتجاهات سلبية من أهمها شعورهم بالحرمان النسبي. مثل هذا الشعور في رأي العالمين يقود إلى ضعف شعور الولاء والانتماء والإيمان بشرعية التنظيم الاجتماعي والقواعد والقوانين والضوابط الاجتماعية، الأمر الذي يدفعهم إلى تبني سلوك إجرامي لتحقيق غاياتهم. ويضيفان قولهما: بأن الفرص غير المشروعة هي كالفرص المشروعة من حيث توافرها أمام الأفراد، فالأفراد غير متكافئين في اتباعها، فهذه الأخيرة (الفرص غير المشروعة) ليست متاحة أمام جميع الأفراد، فالسارق لن يسرق ما لم تتح له فرصة السرقة، ولا تتاح هذه الفرصة دائما أمام جميع الأفراد، هذا ناهيك عن أن الفرد لن يحظى بقبول المحترفين ما لم يتقن هذا الفعل؛ بكلمات أخرى إن لجماعات الانحراف ثقافة خاصة بهم ذات معايير وقيم تميز عن الثقافة العامة للمجتمع .

الملاحظ من نظرية الأنومي أن الأهداف (الطموحات) وبخاصة المادية تلعب دورا بارزا في تفسير الجريمة، خاصة إن أُصيب البناء الاجتماعي بدرجات عميقة من التغيير يمتد إلى وسائل الضبط الاجتماعي وبخاصة المعايير الاجتماعية، كما أن الفشل في تحقيق هذه الطموحات بالسبل المشروعة، إما لعدم قدرتهم المادية والجسمية على ذلك التحقيق، أو لاستعجال الأفراد في تحقيق تلك الطموحات يقودهم إلى تبني درجة من الشعور بعدم الانتماء أو الاغتراب عن واقعهم مما يحفزهم لتبني القيم والأفكار التي تحرض على التحرر من الضوابط الاجتماعية بهدف تحقيق الطموحات التي عادة ما تكون مشروعة، وهذا بدوره ما يحفزهم لارتكاب سلوك إجرامي. بكلمات أخرى، إن المنتمون لهذه النظرية يريدون القول: بأن الأفراد يجرمون عنوة أي جراء الصراع الحادث بين طموح الفرد وأهدافه الثقافية المشروعة، وبين وسائل الضبط الاجتماعي، فهم يحملون النظام الاجتماعي مسؤولية ارتكاب الأفراد سلوكيات إجرامية .

(2-3-2) نظرية التفكك الاجتماعي :

تعتمد هذا النظرية في تفسيراتها التي تقدمها لظاهرة الجريمة على التفكك الاجتماعي **Social disorganization**، والذي يعرفه "ميشيل مان" بأنه مصطلح يشير إلى : جملة من الاضطرابات التي تصيب النمط والنظام والتقاليد بالمجتمع وهي مقترنة بالتغيير الاجتماعي، ومن جهة أخرى تؤثر سلبا على الضبط الاجتماعي **Social control** بالمجتمع^(٤٠) .

إن التفكك الاجتماعي يحدث في مكونات التنظيم الاجتماعي، الذي يشمل بدوره مجموعة من القواعد والتنظيمات والمعايير والقيم والأفكار تحدد العلاقات بين الأفراد وتنظمها، هذه القواعد هي نتاج الإجماع في المجتمع وتفاعل الأفراد فيما بينهم، وهي إما أن تكون مكتوبة أو غير مكتوبة (الأعراف) تتلخص في شكل عادات سلوكية وتقليد وأفكار ومبادئ أخلاقية ومثل، ومعنى حدوث التفكك في التنظيم هو عدم تأدية هذه القواعد لوظيفتها الأساسية مما يخلق حالة من الاضطراب والفوضى، وللتفكك الاجتماعي أشكال عدة منها (٤١) :

١. فشل مؤسسات المجتمع في تعزيز علاقاتها ببعضها البعض مما يعوق تحقيقها لأهدافها، ويُرجع البعض هذه المشكلة إلى حالة عدم تماسك مكونات المؤسسة الواحدة بالمجتمع، وهناك من يرى أن مرد هذه المشكلة للأفراد الذين يقومون بتأدية وظائف هذه المؤسسات أو تلك .

٢. ضعف العلاقات التي تربط الأفراد ببعضهم البعض، مما يؤدي إلى انتشار الفردية بينهم .

٣. فشل المجتمع في تعديل أو تجديد المعايير الاجتماعية الموجهة للسلوك في ظل التغيير الاجتماعي السريع .

٤. فشل المعايير الاجتماعية في تيسير طريق مشروعة للأفراد ليحققوا أهدافهم .

ومهما يكن من أمر هذه النظرية، يمكن تلخيصها في النموذج الآتي :

تغيير اجتماعي ثوري ← اضطرابات في البناء الاجتماعي ← تغيير سريع وجذري في القيم الاجتماعية ← إخفاق الأفراد في تكوين الذات الاجتماعية ← اتخاذ موقف سالب تجاه المجتمع ← التحرر النسبي من الضوابط الاجتماعية ← إتباع مسالك إجرامية لتحقيق الأهداف والطموحات الفردية .

هذا، وبالرغم من أن البعض^(٤٢) يرى في هذه النظرية واعتمادها على ظاهرة التفكك الاجتماعي في تفسير الجريمة عيب ينقص من أهمتها وقصور يعترئها، إلا أن الباحث يرى أن هذه النظرية قد ألقنت الضوء على حالة مهمة من الزاوية الاجتماعية، فمتغير التفكك الاجتماعي كما أتضح من العرض السابق، ليس متغيراً أحادياً الجانب أو بسيطاً، فهو ظاهرة اجتماعية تحوى العديد من المتغيرات الفرعية كالتغيير في النسق القيمي والتدرج الاجتماعي والمؤسسات بالمجتمع والعلاقات بين الأفراد والمؤسسات، بل وأكثر من ذلك أن له بعده النفسي، ولكن هذا قد لا يعفي النظرية من الانتقاد الذي مؤداه أن النظرية تعتمد على متغير

دخيل أو متوسط بين الظاهرة محل الدراسة والعوامل أو المتغيرات المفسرة، فالتفكك ما هو إلا حالة أو ظاهرة نتاج العديد من العوامل المتداخلة على رأسها التغيير الاجتماعي السريع، وفشل المجتمع في إعادة تنظيم وسائل الضبط الاجتماعي فيه على الأقل الرسمي منها. هذا ويذهب "حيدر البصري" في مقال له على شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) ^(٤٣)، للقول بان "تورستين سيلين" لم يراع أن العلاقات بين أغلب أفراد الحواضر هي متفككة مقارنة بما في الأرياف ومع ذلك كله نجد أن المجرمين قلة من أولئك وليسوا جميعا، هذا ويضيف في انتقاده لهذه النظرية قائلا: أن هذا الطرح قد طُور من خلال دراسات على المجتمع الأمريكي، الأمر الي يجعلنا غير قادرين على تعميم نتائجه على سائر المجتمعات .

(3-3-2) نظرية الضبط الاجتماعي :

لقد ذهب بعض العلماء لتأكيد فكرة التركيز في دراساتهم لظاهرة الجريمة على متغيرات يمكن قياسها إجرائيا، ومن هؤلاء العلماء فريق من الاجتماعيين اتخذوا من متغير الضبط الاجتماعي سبيلا لتفسير هذه الظاهرة، فأنصار هذه النظرية ينظرون للإجرام والجناح عموما على أنه نتاج حالة "التحرر النسبي" من الارتباط بالقيم والمعتقدات الأخلاقية والتي تحكم السلوك والعلاقات أثناء التفاعل الاجتماعي بالمجتمع ليعيشوا حياة واحدة في ظل التزام كل أفراد المجتمع بهذه القواعد والأعراف^(٤٤)

ويذهب "السيد شتا" في هذا الصدد للقول: بأن من أنصار هذه المدرسة "هرتن وزلي" و"تراقيز هيرزخ" ولقد انتهى الأخير إلى تأكيد الفرضية التي تقوم عليها النظرية ومفادها: أن ضعف رابطة الفرد بالمجتمع أو تصدع علاقة الأفراد بالمجتمع تُنتج الأفعال الإجرامية والجناحة أما "وزلي" فقد خلص من تحليله للعديد من الدراسات في هذا المجال للقول: بأن أغلب المنحرفين أو الجانحين يعانون من انفصال واعٍ عن معاييرهم الأخلاقية والاجتماعية^(٤٥).

ويؤكد "عمر رمضان" في كتابه (دروس في علم الإجرام) أن بعض الباحث قد اتخذوا من اتساع الحرية الفردية -كنتيجة للتمدين وتخلق معايير سلوكية عديدة أمام الأفراد - وضعف الضغوط التقليدية، وانفتاح باب الابتكار في المجال الاجتماعي تمشيا مع متطلبات الحياة الحضرية الجديدة، أخذوا من كل هذه العوامل متغيرات مستقلة في سعيهم نحو بلوغ

تفسير اجتماعي لظاهرة الجريمة، هذا ولم يذكر "رمضان" شيئاً عن نتائج دراسات هؤلاء الباحث (٤٦) .

وفيما يخص السؤال الذي مفاده: لماذا يتحرر الأفراد وينفصلون عن مكونات واقعهم الاجتماعي ومعاييرهم الأخلاقية بخاصة؟ يورد كل من "سلامة وغباري" أن "كلود"، و"أوهلين" فسرا ذلك بقوليهما: "أن تعارض الطموحات والآمال مع الفرص المناسبة قد يشجع مجموعة من الذين يعانون مشكلة واحدة على التحرر من نسق المعايير وبالتالي الخروج على مجموعة القوانين الموجودة" (٤٧). إن هذا الشرح يبدو مقبولاً إن وضع في الاعتبار ضعف الضوابط الاجتماعية جراء التباين والاختلاف بين أجزاء المجتمع وأهدافها والتغير الذي جعل ممن يعيشون في المجتمع كأنهم يعيشون بمفردهم دون إحساس نفسي بوجودهم في جماعة، أي وجود من يراقب تصرفاتهم ويهتم بأمر تقييم سلوكياتهم وتوجيههم وفي المقابل تلح الطموحات والتطلعات خاصة منها المادية في ظل الثقافة ذات الأساس المادية أو الاقتصاد .

الجدير بالملاحظة هنا هو أن المجتمعات الريفية والتي عادة ما تتسم بقوة نسبية في ضبطها لسلوكيات أفرادها توجد بها بعض أنماط السلوك الإجرامي، وإن دل هذا على شيء إنما ينم على قصور الركون فقط للتحرر النسبي، أو التام من الضوابط الاجتماعية في تفسير السلوك الإجرامي. أما النقد الذي مفاده لماذا لم يجرم كل من يعيش في بيئة انتاب وسائل ضبطها الاجتماعية ضعفُ يرد الباحث عليه بقوله: أن هذا النقد لن يمتلك درجة من الدقة العلمية ما لم يمتلك القائلون به بيانات علمية، ودقيقة، تدعم صحة أن من الذين يعيشون في بيئة فسد ضبطها لم يجرموا قط، حينئذٍ - فقط حينها - يمكن الأخذ بهذا النقد . ولا يعني ذلك نجاة النظرية من النقد ، فهي مقارنةً بالنظرية السابقة تتخذ من متغير أحادي لتفسير سلوك اجتماعي متعدد الجوانب ومختلف الأبعاد ، فالتحرر من الضوابط هو متغير دخيل إذا ما قرُن بمتغير التفكك الاجتماعي الحادث نتيجة التغير الاجتماعي .

(4-2) المدرسة السلوكية الاجتماعية :

يركز المنتمون إلى هذه المدرسة على بعض أنواع السلوك المتأثرة بمكونات الواقع الاجتماعي في تشكلها واستمرارها في تفسير الظاهرة الإجرامية، ومن أنصار هذه المدرسة العلامة "جبرائيل تارد G. Tarde" (١٨٤٣-١٩٠٤)، والذي ركز على متغير المحاكاة الاجتماعية أو التقليد **Imitation** في تفسيره للإجرام . والعلامة " أدوين سذرلاند E.

Sutherland الذي أكد على دور الانخراط في الجماعات المنحرفة أو ما اسماء بالاختلاط التفاضلي **Association differentially** . وفيما يلي عرض لأهم نظريات هذه المدرسة :

(1-4-2) نظرية التقليد :

تتطلق هذه النظرية من أساس مفاده: أن الإنسان حينما يسلك أي مسلك إنما هو مقلد لمثل احتذ به في سلوكه هذا، أي يسعى الفرد لتقليد غيره ممن يتفاعل معهم، والجريمة سلوك اجتماعي مثلها مثل غيرها من مسالك اجتماعية (لغة، عادات ، قيم ، ممارسات دينية)، والفرق بينها كامن في درجة القبول الاجتماعي لها والذي يتحدد بمقدار الضرر الاجتماعي اللاحق بالجماعة إثر هذا السلوك أو ذاك، فكلما أنخفض هذا الأثر السالب زاد قبول السلوك حتى إذا ارتفعت إيجابياته صارت الجماعة تحث عليه وقد تشرع ما أن خالفه الفرد عُقب^(٤٨) .

فالمجرم في هذه النظرية مثله مثل غيره من الأفراد في عامة الخصائص العامة كسمات أبناء جنسه أو عرقه أو ما في حكمه، كذلك ترى هذه النظرية أن الإنسان لا يسلك أي مسلك اعتباطا، وإنما بموجهات عدة من أهمها اتخاذ مثل يحتذ به، أي أن الفرد يسعى إلى تقليد المثل في تفاعله الاجتماعي مع الآخرين .

ويرى "تارد" أن الجريمة ظاهرة لا اجتماعية (مرضية)، ضارة بالمجتمع وتضر بمصالحه ومصالح الأفراد، فهي في نظره كمرض السرطان الذي يتدخل في حياة الكائن الحي، ولكنه تدخل مؤذي ضار يؤدي إلى موته أو فناءه، ومن هنا يرى أن الجريمة ظاهرة مثلها مثل الصناعة، والفرق بينهما كامن في أن الأولى ضارة أو سلبية، أما الثانية فيغلب أثرها الإيجابي على آثارها السالبة، فالجريمة كأى إنتاج صناعي جديد يُخلق على يد فئة قليلة جدا من الأفراد ثم سرعان ما يتهافت الآخرون على تداوله والعمل به حتى يشيع استعماله بين أغلب أفراد المجتمع^(٤٩).

والتقليد في نظر "تارد"^(٥٠) لا يكون إلا في جماعة، كما أنه يخضع إلى قوانين أولها: أنه يتم من أعلى إلى أسفل، أي أن المنتمين إلى الطبقات الدنيا يقلدون المنتمين إلى الطبقات الأعلى في الرتبة الاجتماعية، كما الصغار يقلد الكبار، والمتخلفون يرنون إلى تقليد المتحضرين.

وثانيها : تأثر قوة التقليد بقوة الصلة التي تربط المقلد بالمقلد ، فالعلاقة طردية بينهما هكذا يمكن القول: بأن التقليد يزيد في المجتمعات الريفية ذات العلاقات الأولية أو الوجهية

وتقل في المجتمعات المناظرة ذات التباين التكاملي وهذا ما قد يأخذ على النظرية وقدرتها على تفسير كافة أشكال الإجرام وفي عامة المجتمعات .

وثالثها : أن أنماط السلوك تتداخل وتتطور، كذلك الحال في الجريمة فالمتبدل فيها هو أسلوب إبدائها وليس الجريمة في حد ذاتها، فالقتل، مثلاً، كان يرتكب بالسكين أو السيف أو السم وتتطور المجتمعات استحدثت أنواع أخرى منه فأصبح يُقام به عن طريق الأسلحة النارية بل أحياناً بحقن المجني عليه بكمية من المخدرات أو غير ذلك ... الخ .

في نهاية عرض هذه النظرية نخلص لسؤال مفاده: إن كان الأجرام وانتشاره رهناً بدرجة تقليد الأفراد لبعضهم البعض فكيف يزيد الأجرام ويتغير في طرق إبدائه في المجتمعات الحضارية ذات الدرجة الأقل من التقليد نظراً لزيادة التباين بين الوحدات الاجتماعية والأفراد؟ وإن كان التقليد يبسر لنا تفسير انتشار الأجرام، فكيف نفسر منشأه الأول؟ أي لماذا ارتكبه أول المرتكبين والذي قلده من أتوا من بعده؟، هذا ويلاحظ أن هذه النظرية تهمل بشكل واضح الأجرام بالخطأ وكأنها لا تراها ضرب من الأجرام الذي يحتاج إلى معالجة القائمة على أسس من الفهم العلمي .

وبوجه عام، يمكن القول أن هذه النظرية لا تفسر الظاهرة الإجرامية بقدر ما تقدم شروح لعمليات انتشار السلوك الإجرامي فقط وذلك بالاعتماد على ظاهرة نفسية اجتماعية هي التقليد **Imitation** .

(2-4-2) نظرية الاختلاط التفاضلي :

لقد بدأ "سذرلاند" في محاولته لتفسير السلوك الإجرامي وارتفاع معدلاته من نقطة غاية في الأهمية تمثلت في مراجعته لكثير من النظريات التي طرحت في صدد هذا الموضوع، بما في ذلك النظريات التي تدخل ضمن الاتجاه التكاملي -الذي سيأتي عرضه- ، وهدفه من ذلك بلوغ الأولويات التي يشترك فيها المنحرفون والمجرمون، بمعنى، أنه سعى للوصول لطرح فيه من العمومية ما يبسر تعميم استخلاصات هذا الطرح على مواقف ومجتمعات وثقافات متباينة وذلك بتحقيق درجة من التجريد النظري لعموميات السلوك الإجرامي .

هذا ولقد تأثر "سذرلاند" بأفكار المدرسة "السلوكية الواطسنية" التي شاعت أفكاره في الولايات الأمريكية عام ١٩٢٠، كما يبدو اعتماده على نظرية التفكك الاجتماعي التي طرحت

حول الجريمة، فهو يعتقد أن الجريمة تسبقها ظروف اجتماعية تؤثر في متغيرات نفسية مثلت هذه الظروف حالة من عدم التنظيم الاجتماعي التي تعترض البناء الاجتماعي فتخل بوظائف أنساقه الاجتماعية والتي من أهمها نظام الضبط الاجتماعي والمؤسسات التي تعمل على تأدية هذه المهمة التي على رأسها الأسرة والمدرسة، والنادي، وغيرها من المؤسسات التربوية الاجتماعية. إن مثل هذه الوظائف هي التي تؤدي إلى انتقال السلوك من أشخاص مجرمين إلى أشخاص ليسوا من فئة المجرمين، وليس من خلال التقليد النفسي كما يذهب لذلك "تارد" وإنما عن طريق تعلم هذا السلوك من خلال انخراط الفرد في تلك الجماعات التي تتيح مثل هذا السلوك الإجرامي إذا نجد القيم والمعايير الثقافية لا تكثر بزجر الأفراد عن إبداء هذه السلوكيات، وتتمثل عملية التعلم هذا في أمرين: أولاً، عملية تعلم الجوانب المادية التقنية المتعلقة بأساليب ارتكاب الجرائم أو الوسائل التحضيرية وعمليات التخطيط والتنفيذ أي (تكنيكيات ارتكاب الجريمة)^(٥١).

أما الثاني فيتصل بتعلم الفرد مجموعة من الاتجاهات والقيم والأفكار والتدابير التي تدفع الفرد لإبداء جريمة ما، أي تكوّن نسق فلسفي إجرامي . والحقيقة أنه ليس هذا فقط ما يتعلمه الفرد فهناك الاتجاهات الإيجابية التي تكوّن الضمير وتمثل موانع ذاتية لارتكاب السلوك الإجرامي . وفي تفاعل الأفراد مع الجماعة يحدث أن تتنازع هذه الاتجاهات السالبة منها والإيجابي، فإن تأثر بيئة فسد تنظيمها الاجتماعي وفي الوقت نفسه انطوى تماماً أو نسبياً عن الجماعات ذات التنظيم المحكم و التي تحذر السلوك الإجرامي والمنحرف، رجحت بذا كفة الاتجاهات السالبة فيقع الفرد في مهوى إبداء سلوك إجرامي إثر ذلك، أما إذا حدث العكس، بمعنى، زاد تأثيره بجماعة حققت درجة مقبولة إلى جيدة من التنظيم الاجتماعي، وفي الوقت نفسه، انعزل عن النمط الثاني من الجماعات (المتفككة) رجحت كفة الاتجاهات الإيجابية، الأمر الذي يبعده عن منزلقات الإجرام^(٥٢)، وعلى هذا النحو يجرم الفرد أو ينحرف حينما يتصل، من جهة، بنماذج تستحسن السلوك الإجرامي وحين ينعزل، من جهة ثانية، عن النماذج التي تستهجن هذا السلوك، فإن تنازعه هذا النموذج أو ذلك، فأيهما رجحت كفته لدى الفرد، أثر فيه وأنساق في المسار الذي تؤكد هذه أو تلك الجماعة^(٥٣) .

هذا ويحاول "سدرلانند" إيضاح قصور الركون للتقليد وحده في تفسير ظاهرة الجريمة باعتماده على متغير التعلم بمفهومه العام، أي المقصود منه وغير المقصود، فالإجرام في اعتقاده يتعلمه الفرد من احتكاكه بالخبرة الإجرامية بشكل مباشر أو غير مباشر. هذا ويذكر أن عملية التعلم تتأثر بالعديد من العوامل من بينها : استمرار التأثير ، بمعنى استمرارية

الاختلاط التفاضلي أو النسبي بالجماعات الجانحة، فكلما استمر وزاد في درجته أثر ذلك على تكون الاتجاهات السالبة الأمر يزيد من انحراف الأفراد وإجرامهم . كذلك : أسبقية التأثير ، ويقصد منها أي النماذج أثرت في الشخص أولاً، ذات التنظيم الاجتماعي المحكم أو مختلفة التنظيم ؟ وفي أي المراحل العمرية تأثر الفرد بثقافة هذه الجماعة ؟ فهو يعتقد أنه كلما تأثر الفرد في عمر مبكر بالجماعات المنظمة، زادت احتمالية التزامه بالقوانين والقواعد الأخلاقية بالمجتمع نتيجة تكون الاتجاهات الإيجابية لدى هذا الفرد^(٥٤) .

وبوجه عام، يمكن تلخيص أفكار هذه النظرية الأساسية في النقاط الآتية :

١. يتأثر الإنسان في إبدائه أي سلوك بما يسود في المحيط الاجتماعي وذلك من خلال التفاعل المباشر أو غير المباشر به .
٢. ويختلف مقدار هذا التأثير بالوسط الاجتماعي بمدى قوة التفاعل والاتصال والانتماء لهذا الواقع .
٣. وأي مجتمع معرض للتغير الاجتماعي السريع والجزري وهذا ما قد يجعله عرضة إلى حدوث حالة من عدم التنظيم الاجتماعي (التفكك) .
٤. وتوجد في أي مجتمع العديد من الجماعات التي يكون الفرد عضواً في بعضها، مما يدعوه للاختلاط بها والتأثر بثقافتها من خلال التفاعل مع باقي مكوناتها (أفراد ونظم، وقيم، ومعايير...) ويزيد أثر تلك الجماعات التي يدخل الفرد مع أعضائها في علاقات أولية مثل الأسرة والمدرسة وجماعات العمل أي الجماعات التي تسود فيها العلاقات غير الرسمية أكثر من العلاقات الرسمية.
٥. والجماعات من منظور علم الاجتماع الجنائي نوعان كل منهما يمثل نموذج، الأولى تمثل نمودجا للجماعات المنظمة والضابطة لسلوكيات أفرادها، والأخرى تمثل نمودجا للجماعات المنفككة والتي تعاني من عدم التنظيم الاجتماعي مما يؤثر على وسائل الضبط في تأديتها لدورها بالنسق العام، فتسود فيها أفكار وقيم واعتقادات لا تحترم القوانين ولا تعبر للعادات أي اهتمام، وقد تحرض الأفراد على إبداء سلوكيات إجرامية، وعلى العكس تماماً في النمودج الأول(الجماعات المنظمة) .
٦. والشخص - خاصة في المراحل العمرية الأولى- يكتسب سلوكه من الاختلاط التفاضلي أي النسبي الإجباري أو الطوعي أو بالصدفة بأحد هذين النمودجين عن طريق الاتصال الشفهي أو غير الشفهي (الحركي أو الرمزي) .

٧. ولأن الأفراد عرضة للاختلاط بالجماعة السوية (ذات التنظيم الاجتماعي المتوازن) وغير السوية، (التي تعاني من تفكك في تنظيمها الاجتماعي). ولأن النوع الأول من الجماعات يؤكد احترام القانون، بذا إبداء سلوك اجتماعي، والنموذج الثاني من الجماعات على العكس من الأول فإن النتيجة المنطقية أن ينحرف الأفراد متى فاضلوا اختلاطهم وتفاعلهم مع الجماعات مختلفة التنظيم الاجتماعي (المفككة)، واعتزلوا الجماعات المنظمة لاسيما في أعمار مبكرة، وتفاضوا فوائد مادية عينية من ذلك الاختلاط واستمر هذا التفاعل والتأثر بهذه الجماعة فترة من الزمن .

٨. على هذا النحو، فإن الجريمة سلوك يتم تعلمه وليس موروثا أو نتاجا لمرض أو خلل في التركيب العقلية أو النفسية للأفراد .

ولا تفوت الإشارة إلى أن هذه النظرية تمثل أول محاولة علمية مقارنة بسابقاتها من محاولات ترمي تفسير ظاهرة الجريمة، كما أنها تتسم بترتيب هرمي لفرضياتها . كما أنها عمدت استخدام مفاهيم شائعة لا يُختلف حول مدلولاتها، مما جعلها نظرية متحررة من الخصوصية الثقافية التي حكمت محاولات عدة من أهمها نظرية التقليد ونظرية اللامعيارية ، فهذه النظرية متحررة من الزمان والمكان تصلح للاستخدام في كل الثقافات وبمجتمعات متباينة^(٥٥) .

بالرغم من هذا كله، لا يبدو أن النظرية بمنجاة من النقد فمثلا -وكما يلاحظ - أنها لا تعالج ديناميكيات الجريمة (التغيرات الكيفية والكمية في معدلات الجريمة بالمجتمع)، فهي لا تفسر لنا لماذا تتغير الطرائق أو الأساليب التي يرتكب بها الأفراد السلوكيات الإجرامية ولماذا تطورت العديد من أنماط السلوك الإجرامي في الوقت الراهن ولم تكن معروفة في عصور غبرت؟ فما العوامل التي أدت لذلك وكيف حدث؟ والملاحظ أنه لا التقليد ولا التعلم أو الاختلاط التفاضلي قادرة على تفسير هذه الظاهرة ، وذلك يتضح من السؤال الذي مفاده إن كان فرد ما أجرم جراء تقليده لشخص آخر أعلى منه مكانة أو يماثله أو غير ذلك، أو أنه تعلمه من الجماعة التي اختلط بها طوعا أو كراهية أو بالصدفة، فلماذا أبد الفرد الأول المقلد أو المتعلم منه ذلك السلوك الإجرامي؟ هنا يتضح أن النظرية تشرح وضعا ثابتا ولا تراعي أن ظاهرة الجريمة مثلها مثل جل الظواهر الاجتماعية عرضة للتغير بتغير المجتمع .

ومن جهة ثانية، يلاحظ أن النظرية لا تتعد كثيرا في أساس أفكارها عما طرحته نظريتي التفكك والضبط الاجتماعي، والفارق في اعتقاد الباحث يكمن في أن هذه النظرية تجمع بين

الاثنين معا فتفسر الإجراء باختلاط الفرد بالجماعات غير المنظمة، وتفسر انتشار الجريمة في الجماعة من خلال التفكك الاجتماعي الذي يؤثر بدوره على وسائل الضبط الاجتماعي . هذا ناهيك عن أن النظرية تضع الإنسان موضع الطاع الأعمى لمكونات الثقافة التي يتفاعل معها متناسية رغبات الأفراد في التغيير والابتكار والرفض لبعض أنماط السلوك غير الاجتماعية .

(5-2) المدرسة الثقافية الاجتماعية:

على أي حال، لم يكن هذا حد ما فاضت به قرائح الاجتماعيين المنتمين للاتجاه الموضوعي في تفسير ظاهرة الجريمة، وارتفاع معدلاتها، فثمة فريق من العلماء أولوا اهتماما خاصا لمتغيرات أخرى مثل صراع الثقافات والوصم الاجتماعي والثقافي للجانحين، وتكون الثقافات الفرعية... وهذا الفريق قام بالبحث عن تفسير منطقية وميدانية لظاهرة الجريمة من خلال تحليل الثقافات العامة أو الفرعية وليس كما فعل الفريق الأول من الاجتماعيين حين حملوا البنى الاجتماعية المسؤولية كاملة عن ارتكاب الأفراد جريمة ما . وفيما يلي عرض موجز لهذه الإسهامات :

(1-5-2) نظرية صراع الثقافات :

طور "يورسيتين سلين" هذه النظرية في تفسير الظاهرة الإجرامية بعد أن كشف عن حالات من التجاذب والصراع تحدث بين مكونات الثقافة الواحدة أو الثقافات المتجاورة، بمعنى عدم اتفاق أفكار ومبادئ وقيم ومعتقدات هاتين الثقافتين . ولقد اتضحت هذه الحالة من الصراع الثقافي في المجتمعات المعاصرة ذات التباين الواضح في تركيبها السكانية وفي مكوناتها، ولعل المجتمع الأمريكي أوضح مثالا على مثل هذه الحالة من التجاذب الثقافي .

والجدير بالذكر، أن الصراع الثقافي **Cultural conflict** إما أن يكون داخليا أو خارجيا ومن أمثلة النموذج الأول صراع ثقافة الريف مع ثقافة الحضر، والتخلف مع ثقافة التقدم وصراع ثقافة الآباء مع ثقافة الأبناء وثقافة الرجال مع ثقافة النساء، ومن النموذج الثاني صراع ثقافة المحتل مع ثقافة المضطهد(المستعمر). أما من حيث العوامل التي تحدث هذه الهوية بين الثقافات فهي إما نتاج التغيير الاجتماعي السريع أو نتاج تدخل عناصر ثقافية عبر عمليات الانتشار الثقافي في تلك الثقافة المستقبلية ولم تحض بقبول داخل النسق الثقافي العام أو الأنساق الفرعية بالمجتمع^(٥٦) .

إن أنصار هذه النظرية يرجعون الإجرام إلى حالات التصارع الثقافي، هذه الحالة من الصراع تخلق درجة من الارتباك في المجتمع. وهذه الأخيرة تنعكس على سلوك الأفراد مما يجعلهم يبيحون لأنفسهم القيام ببعض الأنماط السلوكية على الرغم من أنها لا تزال في الثقافة بحكم السلوكيات الجانحة وغير المقبولة اجتماعياً، ومثل هذه الحالة ترجع في الغالب إلى إصابة بناء المجتمع بما يعرف (بالأنومي)، أي عدم وضوح السبل الثقافية أمام الأفراد، في مقابل أن الأهداف التي يرمي إليها الأفراد (الطموحات) ذات إجبار ثقافي واضح، الأمر الذي يجعلهم يبيحون لأنفسهم ابتكار أساليب سلوكية يحققون بواسطتها طموحاتهم ولا يهتمون في الغالب بمدى شرعية هذه السبل الثقافية .

ومع افتراض صحة ما تقدم به هذه النظرية، يبقى أمام الباحث سؤال لم يجد له إجابة مفاده : لماذا أجرم أفراد المناطق الريفية والتي تتسم بأقل درجة ممكنة من الصراع الثقافي جراء انخفاض درجة التباين الاجتماعي إن كانت الجريمة تُرد للصراع الثقافي وحده ؟ .

إن إجابة هذه السؤال تحتاج إلى مزيد من الدراسات التي تقام على واقع المجتمعات الريفية، هذه المجتمعات التي بدأت تتعرض لموجات من التغيير يمكن معها أن تتغير ملامحها بشكل قد يغير ما تكونت من فرضيات ونظريات عن هذه المجتمعات وأوضاعها وخصائصها، خاصة في ظل التغيرات العالمية(العولمة)التي يشهدها العالم اليوم والتي لم تعد تعرف التفرقة بين ما هو قرية أو مدينة صغيرة أو كبيرة، على السواحل أو بأعماق الصحراء أو على سفح الجبل أو غير ذلك .

(2-5-2) نظرية الوصمة الاجتماعية (الوصمة الانحرافية) :

تقوم هذه النظرية على أساس إيضاح قضيتين هما : أنه قد تتكون هوة بين حكم بعض الأفراد على سلوكيات معينة وحكم الجماعة التي ينتمون إليها ، ففي الوقت الذي يُبيح الأفراد لأنفسهم إيداء تلك السلوكيات نجد الجماعة تجرمها وتحكم على فاعلها بكونه خارجاً عن قواعد الاجتماع بالمجتمع، وهذه هي الوصمة الاجتماعية. أما القضية الثانية والجوهرية في هذه النظرية فتتمثل في الإبعاد العكسية أو السلبية لقوة الضبط الاجتماعي على الأفراد والتي قد تدفعهم للإجرام بعد فقدانهم ما كانوا يسعون إلى بلوغه وهو الصيت الحسن وشهادة الأخلاق الاجتماعية ، وهذا هو الجديد الذي تطرحه هذه النظرية .

وتجدر الإشارة إلى أن "المبرت" قدم نظريته ليبيّن من خلالها أنه وكما يؤدي ضعف الضبط الاجتماعي في المجتمع إلى انتشار الجريمة وتفاعل معدلاتها بذلك المجتمع، يؤدي الضبط المفرط فيه إلى اتجاه البعض نحو ارتكاب سلوك إجرامي، فيقول: " أننا ألفنا أن الانحراف يؤدي (يعزى) إلى أعمال الضبط الاجتماعي، ولكن الأكثر أهمية هو أن وسائل الضبط الاجتماعي قد تكون بدورها مسؤولة عن الانحراف"^(٥٧). ربما هذه الفكرة صائبة إلى حد ما، غير أنها قد تكون خاصة بحالة معينة وهي التي يزيد فيها الضبط الاجتماعي، ومن هنا فهي تعكس جانبا واحدا من الجوانب التي ينبغي مراعاتها في تفسير العود للجريمة والانحراف، ولذلك فهي قد لا تيسر تفسير جميع أشكال السلوك الإجرامي .

(3-5-2) نظرية الثقافة الفرعية :

لم ترص هذه التفسيرات العلامة "كوهن" فقد ذهب عام ١٩٥٥ في تفسير ظاهرة الانحراف عند الأحداث، مذهباً تميز بالتركيز على الكيفية التي تتم بها عملية تكوّن الثقافات الفرعية للجناحين من منطلق أن كل فئة جانحة تشترك في مبادئ وقيم واتجاهات تؤلف ثقافة خاصة بهم، يستمدون منها الشعور بالانتماء وتبريرات للسلوك الانحرافي .

فلقد خلص من دراساته حول الانحراف أو الجنوح، وكيفية تبلور ثقافة خاصة بالأطفال الجناحين تدعم توجههم نحو هذا النمط من السلوك، للقول : بأن أطفال الطبقة العاملة يعانون من مشاكل أشد من تلك التي يعاني منها أطفال الطبقة المتوسطة، الذين يعانون بدورهم من مشاكل أشد حدة من المشاكل التي يعاني منها أطفال الطبقة العليا، ولقد وجد أن معايير الطبقة الوسطى هي المستخدمة في الحكم على السلوك عند أطفال الطبقة الدنيا في المدرسة والنادي وغيرها من المؤسسات التي يتفاعل فيها هؤلاء الأطفال مع المجتمع، ولأن هؤلاء الأطفال لا يشعرون بالانتماء وقبول من حولهم، ولأنه من الصعب عليهم مجاراة وتقبل معايير الطبقة الوسطى، ولأن من شروط تكوّن ثقافة فرعية هو وجود فئة من الأفراد تعاني نفس المشاكل، لذلك تتكون ثقافة فرعية تعالج مشاكل هؤلاء الأطفال، والتي من أهمها مشكلة التكيف، فتطور لهم معايير سلوكية تستطيع مجاراة التغيير في المجتمع ليرنوا بذلك أهدافهم الأساسية وطموحاته ويحققوا بذلك ذواتهم، الأمر الذي يزيد من انتمائهم لهذه الثقافة، ولأن هذه المعايير الثقافية لا تكون جميعها مقبولة في الثقافة العامة بالمجتمع، لأن فيها العديد من الانتهاكات لحدود التسامح، ويحدث جراء ذلك أن تتصارع معايير وقيم الثقافة الفرعية التي

كونها أبناء الطبقة الدنيا وبين معايير الثقافة العامة بالمجتمع، ومن منطلق المعطيات السابقة، تقوم الثقافة الفرعية بتأكيد المعايير المطورة وتأكيد رفضها لمعايير الطبقة الوسطى^(٥٨).

ويستمر التصارع وتزيد الثقافة الفرعية في حث الأفراد على العمل خارج المعايير التي تؤكد الثقافة العامة وفي الوقت نفسه تحفزهم نحو العمل بالمعايير المطورة. وهكذا، تستمر الثقافة الفرعية في محاولة تأكيد نفسها في داخل الثقافة العامة بالمجتمع في حالة من التصارع والتجاذب .

ولكن ماذا عن الأفراد الذين وقعوا في الإجرام بمحض الصدفة ولمرة واحدة أو أكثر ، الملاحظ أن النظرية لم تهتم بهذه الفئة، هذا من جهة، ومن الجهة الثانية لاحظ أن هذه النظرية تفرط في إهمال الجماعات الأخرى التي ينتمي إليها الفرد لاسيما الطفل مثل الأسرة والمدرسة والنادي وغيرها من مؤسسات قد تعمل على العكس تماما من عمل الجماعة الجانحة، والتي قد يكون لها الأثر البالغ على أغلب الأطفال .

(6-2) المدرسة الدينية :

لقد ذهب البعض^(٥٩) إلى افتراض وجود علاقة بين ضعف الوازع الديني والجريمة، وبالرغم من الإشكاليات المنهجية التي قد تعوق قياس هذا المتغير بالشاكلة التي هو عليها في الواقع، إلا أن بحاث منهم "دوركايم" أكدوا وجود علاقة بين الدين وبين ارتكاب الأفراد بعض السلوكيات الإجرامية مثل الانتحار والشروع فيه .

ومن جهة ثانية ، يورد "عبدالله غانم"^(٦٠) طرحا دينيا إسلامياً لتفسير الجريمة أساسه: أن الجريمة سلوكاً حُد له في الدين الإسلامي عقاباً مادياً دنيوياً تعزيراً كان أو حدوداً ، وإنها تُفسر من خلال " غياب الوازع أو الضابط الديني" فهذا المتغير في اعتقاده هو المفسر الحقيقي لهذه الظاهرة وارتفاع معدلاتها بالمجتمع، لأن الإنسان ليس مجبراً، وبخاصة على ارتكاب الجريمة .

على أي حال، فإن الوقوف عند متغير واحد في تفسير السلوك الإجرامي يبدو عاجزاً عن إيصالنا إلى تفسير علمي عميق الغور للسلوك الإجرامي، وعلى الرغم من أن هذه النظرية تولي كامل الاهتمام لمتغير على قدر كبير من الأهمية في تفسير الجريمة (ضعف

الوازع الديني)، إلا أن الاهتمام بهذا المتغير وحده قد لا يسوغ تفسير سائر أنماط الجريمة والتطور الكمي والكيفي الحادث علي هذه الظاهرة بالمجتمع، هذا ناهيك عن أن قبول هذا الطرح يدعونا أولاً للبحث عن طرح اجتماعي تفسر ظاهرة ضعف الوازع الديني ليتسنى لنا من بعدها معرفة علاقة هذا الأخير بالسلوك الإجرامي .

هذا ويذهب "حيدر البصري"* للقول بأن قي ثنايا القرآن الكريم تفسيراً عميقاً للظاهرة الإجرامية، وهو يعتقد أن هذا التفسير يركز على جانبين أساسيين هما: الذاتية في الإجرام والموضوعية أو الخارجية، ويدلل بالقرآن الكريم والسنة على هذا. ومن المهم ألا نخفل عن كون العوامل الذاتية والموضوعية في الظاهرة الإجرامية هي متداخلة ومتراصة في النفس البشرية وفصلها ثم التركيز على واحد منها قد يؤدي الباحث عن مبتغاه الأساسي وهو تفسير الظاهرة الإجرامية .

مما سبق عرضه عن مدارس الاتجاه الموضوعي يمكن أن نستخلص النقاط الآتية :

١. رفض أنصار هذه الاتجاه إرجاع الجريمة لعوامل ذاتية أي متصلة بتركيبية الفرد الداخلية.
٢. غير أنصار هذا الاتجاه من مسار أبحاثهم فلم يعد هدفهم البحث عن أسباب الإجرام بقدر ما عنوا بالبحث عن عوامل ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع .
٣. ركز المنتمون إلى هذا الاتجاه على عدة عوامل منها الاقتصادي كصراع الطبقات، ومنها الاجتماعي كاللامعيارية، والتفكك الاجتماعي واطع وسائل الضبط الاجتماعي والمخالطة الفارقة أو التفاضلية بالجماعات الجانحة ... الخ .
٤. انتقدت النظريات المنتمية لهذه المدارس في أنها قصرت اهتمامها على متغيرات خارجية هاملة بذلك دور العوامل الداخلية (النفسية منها أو العضوي أو كليهما)، منتاسين أصحاب هذا الانتقاد أن العوامل الاجتماعية تتعكس آثارها على التركيبية الذاتية للفرد نفسية كانت أو عضوية . وعلى أي حال، دعت مثل هذه الانتقادات بعض العلماء لتطوير أفكارهم ليقدموا طروحات تهدف تفسير الجريمة من خلال التأليف والجمع بين الاتجاهين السابقين الذاتي والموضوعي صنفت تحت مصطلح الاتجاه التكاملية في تفسير الجريمة، وفيما يلي عرض لأهم تلك الطروحات:

* أنظر موقع مجلة النبأ الالكتروني السابق ذكره www.annabaa.org

٣ - الاتجاه التكاملي في تفسير الجريمة :

لقد انتقد الاتجاه الذاتي في ركونه للعوامل المتصلة بالتركيبية الداخلية للفرد ، في حين انتقد الاتجاه الموضوعي في اعتماده، بل مغالاته، في تأكيد دور العوامل الخارجة عن تركيبية الأفراد الذاتية في تفسير الجريمة. من هذا المنطلق ذهب فريق ثالث للجمع بين هذه العوامل بنوعيتها الذاتي والموضوعي. إن هذه الطروحات تطمح لتفسير ما عجزت النظريات السابق عرضها عن تفسيره، وتشمل جملة النظريات الآتية :

(1-3) نظريتا فيري و جولد :

من بين هذه الإسهامات تلك التي طرحها تلميذ لمبروزو "فيري" في كتابه " علم الاجتماع الجنائي" ١٨٨١ التي جمع فيها بين العوامل الذاتية (الداخلية) والموضوعية (الخارجية)، فهو يعتقد أن الجريمة نتاج لتداخل ثلاث مجموعات من العوامل شخصية واجتماعية وجغرافية. وهذا تقريباً ما ذهب إليه "مارتن جولد" حين أكد أن الجريمة ما هي إلا نتاج تفاعل مجموعتين من العوامل أحدها داخلية والأخرى خارجة عن بنية الفرد الذاتية، فالأولى هي الكامنة في نفس الفرد أو في تركيبية البيولوجية، أما الثانية فتتمثل المؤثرات البيئية المحيطة بالفرد (٦١).

(2-3) نظرية ولتركلس :

ذهب الأمريكي "ولتركلس" إلى تطوير نظرية أطلق عليها "نظرية الاحتواء" **Containment theory** ، وقد ارجع فيها السلوك الإجرامي لفشل في الاحتواء، إما الداخلي أو الخارجي، أو الاثنين معاً. والمقصد من الاحتواء الداخلي: مدى تمكن الأفراد من إشباع رغباتهم وحاجاتهم بالطرق المنافية للمعايير والقيم في الجماعة. أما الاحتواء الخارجي فيعني: مدى قدرة الجماعة على أن تجعل لمعاييرها وقيمها أثراً فعالاً على أفعال الأفراد. وفي اعتقاده يظهر الأخير في مقاومة الأفراد لوسائل الضبط ، بينما يظهر الاحتواء الداخلي في مدى مقاومة الفرد لعوامل داخلية تدفعه للسلوك الإجرامي مثل التوترات النفسية والشعور بالنقص والذنب والاتجاهات العدوانية... (٦٢).

(3-3) نظرية دي تيليو :

ومن الإسهامات المهمة في هذا المجال أطروحة (الاستعداد الإجرامي) التي تقدم بها "دي تيليو" عام ١٩٤٥ التي أكد فيها أن بعض الناس يحملون استعداداً للإجرام يكون في حالة

ركود حتى يصادفوا بعض العوامل الخارجية التي تُثير هذا الاستعداد وتمكن الفرد من التهيؤ للإجرام .

ووفقاً لرأي "تيليو"، فإن الجريمة هي نتاج تفاعل عوامل ثلاثة هي : عوامل نفسية تمثل الاستعداد للإجرام : ويعني بها تيليو الميل الفطري لدى الإنسان لارتكاب الجريمة أو مخالفة ما هو مرغوب ومفروض . وعوامل مهينة وهي داخلية أو خارجية تحفز الفرد على التحضير للجريمة وتطوير أفكاره الإجرامية فتقوي فيه النزوع للإجرام وتضعف من دور الضبط الداخلي (الضمير). وعوامل منفذة أو دافعة للتنفيذ الفعلي^(٦٣) .

وتفترض هذه النظرية وجود نوعين من الاستعداد للإجرام هما : استعداد فطري دائم يتوفر عند المجرمين الخطرين والعائدين، واستعداد عارض أي مكتسب ومؤقت، أو دوري يُخل بموانع الإجرام في الشخصية ويقوي من النوازع لإبدائه، ويتوفر عند المجرمين بالصدفة وبالعاطفة .

إن ما قد يعيب هذه النظرية هو ما قد يبدو من تناقض في نوعي الاستعداد للإجرام (الموروث والعارض)، فما هو موروث لا يمكن - منطقياً - أن يكون من ناحية ثانية عارض، وإن كان الاستعداد للإجرام موروثاً فقد لا يمكننا تصور وجود نوع آخر منه ليس كذلك، وإن الباحث ليرجح كون الاستعداد موروثاً وهو درجي وليس مطلقاً والعوامل إما الداخلية أو الخارجية هي التي تحدد درجة تأثيره على سلوك الفرد واندفاعه للإجرام .

ومع الميل بهذه الدراسة لهذا الاتجاه عامة وهذه النظرية بخاصة إلا أنه قد لا يتفق مع "تيليو" في أن بعض الناس هم من يمتلكون الاستعداد للإجرام، وليسوا جميعاً، فالإنسان منذ خلقته الأولى مهدياً للخير والشر، وآية ذلك أن قوتي الخير والشر تتنازعا في أغلب المواقف الحياتية، فإن غلبت الأولى أضحى خيراً، وإن غلبت قوى الشر على قوى الخير صار شريراً مجرماً .

وفي الختام: يمكن إيجاز النقاط الأتية :

أولاً: فيما يخص التعريف بماهية الظاهرة الإجرامية وجد أن هنالك اختلافات واضحة بين العلماء والباحثين بهذا الخصوص فمثلاً وجدنا أن التعريف بهذا الظاهرة يأخذ شكلين هما : التعريف بالسلوك الإجرامي ونمذجته، والثاني التعريف بالشخص المجرم ونمذجته، وبالإمام

هذه التعريفات والنماذج النظرية نكون أكثر فهما للظاهرة الإجرامية من التركيز على التعريفات النظرية وحدها في التعريف بماهية الظاهرة الإجرامية .

ثانيا: كما لاحظ أن بلوغ نسق نظري عام وشامل يتسم بالعمومية والتحديد بحيث يسمح باشتقاق تعميمات على حالات متباينة من المواقف الإجرامية، أمر غاية في الصعوبة بالرغم من ذلك لا يزال باب البحث في هذا الخضم مفتوحا مما دعى ببعض الباحثين لاتباع طرق أخرى أكثر تحديدا ودقة في دراستهم لهذه الظاهرة من تلك المداخل التي اتبعتها علماء الإجرام الأوائل، فنجد في الوقت الحالي العديد من الدراسات الميدانية التي تعتمد المنهج الدقيق أو محدد المنظور {الميكروسسيولوجي} في دراستهم لظاهرة الجريمة. وإن مرد ذلك لتعدد أبعاد هذا الضرب من السلوك، إضافة إلى تباين المجتمعات في تجريمها للسلوكيات، أو في القاعدة التجريبية التي تعتمد عليها، ومرد ذلك إلى التباين الاجتماعي والسياسي والثقافي بين هذه المجتمعات . هذا ناهيك عن ازدياد مستوى التطور والتغير الاجتماعي الحادث على تركيبية البنى الاجتماعية وشخصيات الأفراد في العديد من المجتمعات الإنسانية، الأمر الذي انعكس بدوره على أنماط السلوك عامة بما فيها الجريمة وطرق ابدائها. هذا ناهيك عن تضايق الهوية ما بين الريف والحضر، التخلف والتقدم باعتماد التقنية الحديثة مما يضعف ويقلل من القيمة العلمية للطروحات التفسيرية التي تعتمد على مثل هذه الهوية في تفسير الظاهرة الإجرامية .

ثالثا : المهم في الأمر أن الباحثين في مجال فهم وتفسير الظاهرة الإجرامية لا يزالوا بحاجة إلى تعميق ابحاثهم في واقع مجتمعاتهم مقارنين معدلات وتوزيعات هذه الظاهرة الكمية والكيفية بما في مجتمعات أخرى، فمثل هذا الاجراء قد يفيد في فهم هذه الظاهرة فهما أعمقا ويزداد هذا الفهم دقة إذا ما اعتمد الباحثين على أطر نظرية ومداخل تفسيرية أكثر عمومية وتجريدا، معتمدين على أسلوب الدراسات الارتباطية التفسيرية التي تختبر مدى علاقة الظاهرة الإجرامية بالعديد من الظواهر الاجتماعية الأخرى كالتحديث الاجتماعي والتصنيع والتفكك والتغير الاجتماعي والتنمية الاجتماعية ...

أخيرا: لاتفوت الإشارة إلى ضرورة دراسة دور مؤسسات المجتمع ونظمه الاقتصادية والاجتماعية ودورها في تقادم معدلات الجريمة بالمجتمع، كما يجب أن ننوه في ختام هذا البحث إلى ضرورة إلاء فائق الاهتمام لدراسة العوامل المهبطة للإجرام، التي لها منع الفرد من الوقوع في مهاوي وشراك الإجرام ومثل ذلك الالتزام الديني والتأسيس الخلفي الأسري

وجماعات الرفاق الراشدين التي لها أن تمنع الأفراد من الوقوع بمنحدرات الجريمة. هذا ولا بد من الإشارة إلى أهمية داسة الانماط الحديثة من الجريمة والتي استجبت في الساحة الإجرامية بالمجتمعات العربية من خلال مقارنة أنماط الجريمة في المجتمع الواحد عبر عقد أو عقد ونيف من السوات التي مضت لنستبين الانواع الجديدة التي ظهرت عبر تلك الفترة الزمانية، وتسعى لبلوغ تفسيرات علمية لهذا التطور النوعي في الظاهرة الإجرامية.

إن رصد الظاهرة الإجرامية بهذا المدخل، ودراستها من منطلق معطيات الواقع الاجتماعي للمجتمعات الإنسانية سيبعدنا - دون شك- عن التأويلات النظرية الفلسفية التخمينية والتعميمات غير الأميريبيية التي كانت سائدة في مجال تفسير ظاهرة من أكثر الظواهر الاجتماعية تعقيدا وتعدد في العوامل والأبعاد والاثار الاجتماعية والاقتصادية ألا وهي الجريمة.

الهوامش :

١. رمضان سليم، أثر الثقافة في دفع الأفراد إلى ارتكاب الجريمة، (تعليق على كتاب)، مجلة الناشر العربي، عدد ١٨، ١٩٩١، ص ١١١ .
٢. فرج صالح الهريش ، علم الإجرام، ط ١، المكتبة الوطنية(بنغازي)، ١٩٩٩، ص ٤٨ .
٣. عبد العزيز عامر، شروح الأحكام العامة للجريمة في القانون الليبي، مرجع سابق، ص ص ١٣-١٤ .
٤. على محمد جعفر، الإجرام وسياسة مكافحته، دار النهضة العربية، ١٩٩٣، ص ٦ .
٥. عبدالله عبد الغني غانم، علم الاجتماع الجنائي الإسلامي، الكتاب الأول، "الجريمة والمجرم من المنظور الإسلامي"، (نحو نظرية إسلامية عامة للجريمة)، المكتب الجامعي الحديث، (إسكندرية)، ١٩٩٤، ص ٣٩ .
٦. فرج صالح الهريش، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢ .
٧. محمد زكي أبو عامر، السلوك الانحرافي، (دراسات في الثقافة الخاصة الجانحة)، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩، ص ٣٨ .
٨. رمضان سليم، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة .
٩. فرج صالح الهريش ، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢ .
١٠. عبدالله عبد الغني غانم ، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠ .
١١. المرجع السابق، ص ٩١ .
١٢. عوض محمد، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢ .
١٣. عدنان الدوري، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، الكتاب الأول، أصول الإجرام، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٣، ص ص ١٢٢-١٢٥ .
١٤. أنظر المرجع السابق، (ص ١٣٠). وأنظر أيضا: فرج صالح الهريش، مرجع سابق، ص ص ١٢٦-١٢٨ .
١٥. عوض محمد، مرجع سابق، ص ٨٢ .
١٦. عدنان الدوري، مرجع سابق، ص ص ١٣٩-١٤١ .
١٧. مصطفى فهمي، التوافق النفسي والاجتماعي، مكتبة الخانجي (القاهرة) ١٩٧٩، ص ١١٥ .
١٨. أنظر: محمد زكي أبو عامر، السلوك الانحرافي، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٦ .
١٩. عدنان الدوري، مرجع سابق، ص ٢١٣ .
٢٠. سيد غريب أحمد ، جنوح الأحداث، "دوافع المشكلة ومدخل علاجها"، سلسلة الدراسات الاجتماعية في التدريب الاجتماعي، الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية، إدارة التنمية الاجتماعية (جامعة الدول العربية) ١٩٩٠، ص ٢٢ .
٢١. أنظر حول هذه القضية : فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام، ط ٥، الناشر (غير محدد) ١٩٨٥، ص ٤٥ .
٢٢. أنظر حول هذه الدراسة: عدنان الدوري، مرجع سابق، ص ١٨٢ .
٢٣. عبدالله غانم، مرجع سابق، ص ص ٦٤-٦٥ .

٢٤. عدنان الدوري، مرجع سابق، ص ١٨٣ .
٢٥. عوض محمد، مرجع سابق، ص ص ٩٦-٩٧ .
٢٦. عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، المقدمة، مؤسسة الإعلام للطباعات(بيروت)، ص ص ٨٢-١١٩ .
٢٧. عدنان الدوري مرجع سابق، ص ص ٩٦-٩٧ .
٢٨. فوزية عبد الستار، مرجع سابق، ص ٥٨ .
٢٩. مصطفى عمر التير، السجون كمؤسسة اجتماعية "دراسة لآراء واتجاهات المسجونين"، معهد الانماء العربي (بيروت)، ص ص ٢١-٢٢ . وأنظر: عدنان الدوري، مرجع سابق، ص ص ٢٥٤ - ٢٦٢ .
٣٠. عدنان الدوري، المرجع السابق، ص ص ١٠١-٢٦٢ .
٣١. فهد الثاقب، الاتجاه الراديكالي في علم الإجرام، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد ٢، ١٩٨٤، ص ص ٦٤-١٠٢ .
٣٢. أميل دوركايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمة: د. محمد قاسم، د. السيد محمد بدوي، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨ .
٣٣. أنظر حول تحليل منهجي دقيق لدراسة دوركايم عن ظاهرة الانتحار: محمد عارف، المنهج في علم الاجتماع "المنهج الكمي والمنهج الكيفي في علم الاجتماع"، ط٢، مكتبة الانجلو ١٩٧٥، ص ص ٢٣-١٦٥ .
٣٤. نفس المرجع السابق، ص ٢٣ .
٣٥. أنظر: أحمد الخشاب، التفكير الاجتماعي "دراسة متكاملة للنظرية الاجتماعية" النهضة العربية، ١٩٨١، ص ص ٥٩٦ - ٦٠٠ .
٣٦. نبيل رمزي، النظرية السوسولوجيا المعاصرة، أصولها الكلاسيكية واتجاهاتها المحدثة (قراءات وبحوث)، دار الفكر الجامعي، ١٩٩٩، ص ص ٣٥٤ - ٣٥٥ .
٣٧. المرجع السابق، ص ص ٣٤٦ - ٣٤٨ .
٣٨. نفس المرجع السابق، ص ص ٣٥٢ - ٣٥٣ .
٣٩. نبيل رمزي، مرجع سابق، ص ص ٣٥٦ - ٣٥٧ .
٤٠. ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة: عادل الهوارى، آخرون، مكتبة الفلاح، ١٩٩٤، ص ص ٦٦١-٦٦٢ .
٤١. معن خليل، علم المشكلات الاجتماعية، ط١، دار الشروق للنشر(عمان) ١٩٩٨، ص ص ١٢٨-١٢٩ .
٤٢. فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام والعقاب، المكتبة الجامعي، (الزاويا-ليبيا)، ١٩٩٨، ص ٥٠ .
٤٣. حول هذا المقال الذي يتعرض فيه الباحث إلى جملة كبيرة من النظريات المفسرة للظاهرة الإجرامية أنظر موقع مجلة النبا على الانترنت: www.annabaa.otg/index.htm
٤٤. السيد علي شتا، علم الاجتماع الجنائي، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٣، ص ٩٢ .
٤٥. المرجع السابق، ص ٩١ .
٤٦. عمر السيد رمضان، دراسة في علم الإجرام، دار النهضة العربية، ١٩٧٢، ص ١٦ .
٤٧. محمد غباري ومحمد سلامة، مدخل علاجي لانحراف الأحداث "العلاج الإسلامي ودور الخدمة الاجتماعية" ط٢، المكتبة الجامعي الحديث، ص ٩٨ .
٤٨. عدنان الدوري، مرجع سابق، ص ٢٤١ .

٤٩. المرجع السابق، ص ٢٤٥ .
٥٠. فرج الهريش، مرجع سابق، ص ٣٣٣-٣٣٤ .
٥١. عدنان الدوري، مرجع سابق، ص ٢٤٧-٢٥١ .
٥٢. فوزية عبد الستار، مرجع سابق، ص ٥٥-٥٤ .
٥٣. عوض محمد ، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٥ .
٥٤. فوزية عبد الستار ، مرجع سابق، ص ٥٤ .
٥٥. مصطفى عمر التير ، السجون كمؤسسة اجتماعية، مرجع سابق، ص ٨٢ .
٥٦. فوزية عبد الستار، مرجع سابق ، ص ٥٠-٥٢ .
٥٧. عبدالله غانم، مرجع سابق، ص ١٠٣ .
٥٨. عبدالله عامر الهمالي، أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، ط٢، منشورات جامعة قارون، ١٩٩٤، ص ٨٩ .
٥٩. يذهب "سالم ساري" في هذا الصدد للقول : بأن ضعف الوازع الدين يجعل الفرد كمخلوق أجوف خال من وسائل الضبط والكبح، الأمر الذي يفتح الباب أمامه لتجنح غرائزه وميوله ورغباته، ويكون بدا عاجزا عن كبح نفسه وتهذيبها وهذا بدوره ما يدفعه إلى الانفصال بوعي منه عن تعاليم وقيم ومعايير مجتمعه . أنظر: سالم ساري، أخبار الجريمة في صحافة الإمارات (دراسة تحليلية)، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثاني، يونيو، ١٩٨٣، ص ٦٣-١٠٧ .
٦٠. أنظر : عبدالله غانم، مرجع سابق، ص ١١١ وما بعدها .
٦١. أنظر : عدنان الدوري، مرجع سابق، ص ١٢٩ .
٦٢. المركز العربي للدراسات الأمنية، الخطة الأمنية الوقائية الأولى، أبحاث الندوة العلمية السادسة " النظريات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي " ١٩٨٧ ، ص ٢٥ - ٢٦ .
٦٣. فرج الهريش، مرجع سابق، ص ١٣٧ .